

صوت الشعب

"صوت الشعب" تكشف خفايا صفقة العلوش الروماني:

خسارة بالمليارات وإهدار للمال العام

03

التحويل الوزاري :

المعارضة ترفض
اقتسام الفشل
والنهضة تراجع
حساباتها

05

فوضى السلاح في تونس: ما خفي كان أعظم



حكومة النهضة زرعت الشوك فحصدت الجراح

الموت في مالي
والعويل في دول
الجوار

13

الافتتاحية

إضراب التعليم الثانوي:



نجاح فاق الـ 93% والبوليس السياسي
ولجان حماية الثورة على الخط

09

لهذه الأسباب نرفض
التدخل الفرنسي في مالي

تدخل الجيش الفرنسي منذ عشرة أيام في مالي ، بغطاء من مجلس الأمن وبطلب مزعوم من النظام المالي، لمنع الجماعات الإرهابية من الزحف على «باماكو» عاصمة مالي. فرنسا وبحكم سيطرتها السياسية على عديد الأنظمة جنوب الصحراء، تمتلك قواعد عسكرية في كل من السينغال والغابون والكامرون والتشاد والطوغو وإفريقيا الوسطى وبوركينا فاسو وجيبوتي وعدن وجزر «لاريونيون» والكوت ديفوار، وتستعمل هذه الحاميات العسكرية لتأمين مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية. أليست القوات الفرنسية هي التي تدعم وتكون وتسليح الآن العصابات الإرهابية التي تخرب سوريا؟ أليست هي من تدعي في نفس الوقت اليوم حماية الشعب المالي من جور نفس العصابات الإرهابية المتشددة

محمد بن هندا، رئيس جمعية التونسيات والتونسيين بسويسرا:



الديبلوماسية التونسية تعطل استرجاع الأموال المهربة

• «ما يجمع نداء تونس مع النهضة أكثر مما يجمع نداء تونس بباقي الأطراف التقدمية، وهو التحالف المرتقب الأقرب إلى الواقع»

البقية < 02

11

أخبار صوت الشعب

احتفالات رغم تهديدات السلفيين

في حديث قصير أجرته معه "صوت الشعب" أكد لنا أحد المنتسبين للطريقة الرفاعية القادرية، المحسوبة على الفكر الصوفي التونسي، أنهم سيحتفون كالعادة بالمولد النبوي الشريف بجامع الزيتونة من خلال قراءة البردة وقراءة قصائد في التوحيد ومدح النبي وتنظيم بعض الأدعية بالدُف، هذا وقد أكد لنا أن بعض المجموعات السلفية قامت بهرسلة البعض منهم في صلاة الجمعة الفارطة متهمه إياهم بالبدعة والشرك، أما بخصوص مزاعم البشير بن حسن التي اعتبر فيها المحتفلين بالمولد النبوي من "ضعاف الدين"، فقد أشار إلى أن "الوهابية مصيبتهم في أنهم لا يعترفون بأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية وأن العمل شرط وجود وشرط كمال".

أهالي الرديف يطالبون بفتح تحقيق

على إثر المقال الصادر في العدد الفارط من «صوت الشعب» بتوقيع الخبير في المناجم وقضايا النفط، الأستاذ «لزهر السملي» تحت عنوان «من الفضائح البيئية والاجتماعية في الحوض المنجمي، المسؤولية المدنية والاجتماعية لشركة فسفاط قفصة»، توجه أهالي الرديف بعريضة للسلط الحالية مطالبين بفتح تحقيق في تداعيات الفيضانات الأخيرة التي عرفتها المنطقة، معتبرين أن «شركة فسفاط قفصة تتحمل المسؤولية الأولى بإنجازها طرق حزامية لنقل الفسفاط دون اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على الوضع الطبيعي لمجري المياه في سفوح الجبال».

مدير البنك العالمي في تونس

يحلّ بتونس، اليوم 24 جانفي، السيد «جيم يونق كيم» الرئيس المدير العام للبنك العالمي، من أجل التباحث مع الحكومة المؤقتة حول «ضرورة الإسراع بالإصلاحات الهيكلية التي ستحفز النمو والتشغيل»، حسب البيان الصادر عن البنك. وتَجِبُ الإشارة إلى أن حكومات السبسي والجبالى المؤقتة اقترضت مرتين من هذا البنك، المرة الأولى في جوان 2011 (500 مليون دولار)، والمرة الثانية في نوفمبر 2012 (500 مليون دولار). الإصلاحات المطلوبة من طرف البنك العالمي هي تقريبا نفس مطالب صندوق النقد الدولي، خصوصة القطاع البنكي، تحويل قانون الشغل، تبسيط قوانين الاستثمار الأجنبي بتونس، إلغاء صناديق التعويض، فتح المجال أمام الرساميل الأجنبية لولوج قطاعات الخدمات الماء، الكهرباء، الصحة، البنوك، التأمينات، النقل

الوالي حرضنا على فك الاعتصامات

في تصريح أدلى به له، «صوت الشعب» أكد نائب رئيس نقابة التجار المستقلين، أثناء الوقفة الاحتجاجية التي نفذوها يوم الخميس 17 جانفي 2012 في ساحة القصبية، أن والي تونس عطل مشروع تهيئة فضاء شارع قرطاج الذي كان من المبرمج أن يتم تخصيصه للمنتسبين الفوضويين من أجل التقليل من ظاهرة الانتصاب الفوضوي، هذا وقد أفادنا أن والي تنكّر لوعوده للمنتسبين بعد أن كان يحرضهم على كسر الاعتصامات وفك الإضرابات بالقوة، وقد عبر عن كل هذا قائلا «الوالي كان يستخدمنا كمليشيا للاعتداء على المعتصمين»

مبادرة الاتحاد ستدخل شوطها الثاني

بمناسبة الاحتفال بالذكرى 67 لتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل في مقر الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس، أشار الأمين العام للاتحاد، حسين العباسي، إلى أن الاتحاد سيقطع الشوط الثاني من مبادرته في الأيام القادمة وذلك من خلال تكثيف الاتصال بالقوى السياسية التي شاركت في المؤتمر الوطني للحوار الذي احتضنه قصر المؤتمرات يوم 17 أكتوبر الفارط. هذا وقد شدد بيان الاتحاد الذي صدر بالمناسبة على هذا التوجه من خلال دعوته جميع القوى للالتحاق بهذه المبادرة التي ستفضي إلى «إنشاء مجلس وطني للحوار وإلى صياغة توافقات تؤمن إدارة المرحلة الانتقالية».

الجبهة الشعبية وحزب العمال يدينان الاعتداء على عمار عمروسية

أدان حزب العمال و«الجبهة الشعبية» الاعتداء الذي تعرض له الرفيق عمار عمروسية، نائب الأمين العام لحزب العمال ومناضل الجبهة الشعبية في مدينة قفصة ودعا كافة القوى الديمقراطية إلى التصدي إلى مثل هذه الأعمال الإجرامية التي تهدف إلى تعبيد الطريق نحو الاستبداد من جديد.

وقفة احتجاجية

نفذ الأساتذة والقيّمون المتعاقدون عبر آلية العمل المدني التطوعي، وقفة احتجاجية يوم الثلاثاء الفارط بساحة القصبية، للمطالبة بإلغاء هذه الآلية التي تعد شكلا من أشكال التشغيل الهشّة، وطالبوا بتسوية وضعياتهم المهنية عبر إدماجهم بشكل رسمي في الوظيفة العمومية. هذا وقد شارك في الوقفة العديد من المتعاقدين الذين قدموا من جهات مختلفة على غرار سوسة والمنستير وبنزرت وصفاقس والقيروان.

طروش يكذب كالعادة..!

فندّ الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية خالد طروش، أثناء استضافته في برنامج التاسعة مساء يوم الاثنين الفارط، رواية أهالي عقارب التي أكدوا فيها أن قوات الأمن قامت بمدهامات ليلية وعمدت إلى إلقاء القنابل المسيلة للدموع في المنازل، معتبرا ذلك من قبيل الافتراءات وتكرارا لنفس الروايات التي سُردت في أحداث عنف مماثلة. يبدو أن السيد خالد طروش نسي مقاطع الفيديو التي وثقت لأحداث سليانة والحنشة وملاحة رادس، والأمثلة غيرها كثيرة...

لا للتعدي على الرصيد الحضاري للشعب...

على إثر الاعتداءات المتكررة التي شهدتها العديد من مقامات الأولياء، على أيدي مجموعة من المتطرفين، أصدر حزب العمال بيانا في الغرض جدد فيه استنكاره لهذه الممارسات معتبرا ذلك «تعديا على الرصيد الحضاري والتاريخي للشعب التونسي وعلى مكون من مكونات ثقافته»، هذا وقد حملّ البيان المسؤولية للحكومة الحالية في التساهل مع هذه الأعمال الإجرامية وطالبها ب«اتخاذ كل الإجراءات لإيقاف المتورطين فيها ومحاكمتهم».

بقية الافتتاحية

إنّ الهدف الحقيقي من تدخل الجيش الفرنسي في مالي هو قبل كل شيء، تقوية القبضة الامبريالية الفرنسية على هذه المنطقة، من صحارى شمال النيجر إلى خليج غينيا الغنية بالخامات. شمال مالي الذي يريد الجيش الفرنسي استرجاعه من عصابات القاعدة في بلاد المغرب و«موجاو» حركة التوحيد والجهاد المدعّمة من طرف قطر ومجموعات حركة «أزواد» التي أنشأتها المخابرات الفرنسية، وجماعة أنصار الدين المسنودة من الجزائر والسعودية، لا يبعد إلا بضعة مئات من الكيلومترات عن أكبر مناجم العالم لليورانيوم في «عرليت» بالنيجر المجاور للمقر والمنهوبة خيراته الوطنية.

إنّ التدخل الفرنسي يدخل في إطار الصراع السياسي والجيوسراتيجي من أجل إعادة التقسيم الامبريالي للعالم، وبالأخص في إفريقيا كما سبق أن حدث ذلك في جنوب السودان. هو أيضا تدخل لتعزير النفوذ الاقتصادي على الموارد العديدة التي تمتلكها المنطقة من ذهب ومعادن نادرة ويورانيوم وبتترول وغاز.

فرنسا، وبمساعدة متسترة للامبريالية الأمريكية والانجليزية، تعزّز تموقعها أمام المطامع الجديدة للصين وروسيا والبرازيل في القارة الإفريقية، وتناهب لقمع أي احتجاجات شعبية ضد الأنظمة التابعة في المنطقة، من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية كما حدث في باماكو في أكتوبر الفارط.

للتدخل العسكري الفرنسي، وللأزمة السياسية والعسكرية في مالي تبعات خطيرة على الدول المجاورة، وبالأخص الجزائر والنيجر وبوركينا فاسو والكوت ديفوار وموريتانيا، من حيث زعزعة استقرارها وتدفق الأسلحة وهروب آلاف المواطنين الفقيرين من مناطق الحرب، وفرار آلاف اللاجئين نحو البلدان المجاورة. إن كل ما تقوم به فرنسا والولايات المتحدة من تحريك لكل بيادقهم في المنطقة، هو من أجل ديمومة وتعزيز هيمنتهم على المنطقة.

فرنسا ليست في حرب ضد الإرهاب، بقدر ما هي في حملة عسكرية لحماية ما تنهبه على ظهر مفقري النيجر ومالي.

لكل هذه الأسباب، يجب على كل القوى التقدمية والثورية التنديد بالتدخل العسكري الفرنسي، وبالأنظمة التابعة للإمبريالية في المنطقة التي تساعد على هذه الهجمة، كما يجب التشهير بكل ما تقوم به عصابات القاعدة والتوحيد والجهاد وأنصار الدين وحركة «أزواد» الإرهابية من جرائم في حق سكان شمال مالي، وأيضا مساندة شعوب المنطقة في نضالاتهم من أجل استرجاع خيراتهم الوطنية وإقامة دول تسودها الحريات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية صوت الشعب

"صوت الشعب" تكشف خفايا صفقة العلوش الروماني:

خسارة بالمليارات وتلاعب بالمال العام

علمت جريدة «صوت الشعب» من مصادر مطلّعة داخل وزارة التجارة والصناعات التقليدية أن صفقة «العلوش الروماني» سبّبت خسارة تقدر بـ 6 مليارات من المليمات لشركة اللحوم. وحسب مصادرها فإن هذه الخسارة جاءت بسبب توريد 45000 علوش روماني عن طريق شركة اللحوم بمناسبة عيد الأضحى بقي منها 21000 بعد العيد، وأضافت نفس المصادر أنه وبصرف النظر عن الكلفة المرتفعة لهذه الصفقة مقارنة بكلفة نفس الخرفان ومن نفس المزود التي قام بتوريدها بعض الخواص (شركة «لحيمة»)، فإنه يتوجب تصريف هذه الكمية بعد ذبحها، حيث تناهز 350 طناً من اللحم والتي تبلغ كلفة الكغ الواحد منه 23 ديناراً، فما هي الأسعار التي سيقع اعتمادها خاصة وأنها موجهة لتعديل السوق؛ أي أن سعر بيعها لا يتجاوز 16 ديناراً للكغ الواحد، أي بفارق جملي يقدر بـ 2,5 مليارات من المليمات ستتحمل ميزانية الدولة!

هو: هل أن الشعب التونسي كان في حاجة ماسة لهذه الصفقة من "علوش العيد" التي كلفتنا خسارة كبيرة، في وقت تعاني فيه البلاد من نقص في العملة الصعبة ويعاني فيه الفلاح صعوبات كبيرة في تربية الماشية وفي تسويق منتوجه بسعر يراعي ارتفاع كلفة الإنتاج؟ الغريب في الأمر أن وزارة التجارة واصلت في نفس الاتجاه وأقدمت على استيراد كميات من الحليب بنفس الطريقة التي تم بها استيراد العلوش الروماني، وهو ما يؤكد أن هذه الحكومة تعالج مشاكل القطاع الفلاحي في تونس بخلق مشاكل أخرى، فالاستيراد وإن كان يحل المشكلة وقتياً، فإنه يخلق مشاكل كبيرة للقطاع الفلاحي قد تؤدي في ظل ما يعيشه هذا القطاع من مشاكل عويصة إلى شلله وعزوف الفلاحين عن الإنتاج. فالكل يعلم أن بلادنا قادرة على توفير الاكتفاء الذاتي من الحليب ومن اللحوم وبأسعار معقولة، وبدون مبالغة يمكن لبلادنا أن تصبح مُصدراً للحوم وللحليب بما تزخر به من طبيعة مناسبة لتطوير الإنتاج.

وإذا اعتبرنا أن عدد الخرفان المتبقية هو في حدود الـ 21 ألف خروف منذ عيد الأضحى الفارط الموافق ليوم 26 أكتوبر، فإن هذه الخسارة لا تقل عن 6 مليارات من المليمات. وأضافت نفس المصادر أن عدد الوفيات داخل القطيع الروماني كبيرة وهي بمعدل 30 حالة وفاة يوميا، أي أن عدد الخرفان التي ماتت منذ عيد الأضحى الفارط هي في حدود 2500 خروف بتكلفة لا تقل عن 300 ألف دينار. حلول لا تخلو من فساد شركة اللحوم بحثت عن طريقة لتسويق هذه الكمية المتبقية من الخرفان واستنجدت بالجيش الوطني لإنقاذها وإيقاف نزيف الخسارة وعرضت عليه شراء ما تبقى من الخرفان بسعر 7 دنانير لكل الواحد من العلوش الحي. لكن وزارة الدفاع الوطني رفضت هذا العرض واقتربت سعر 5 دنانير عوضاً عن 7 دنانير. ومن المستبعد أن يشتري الجيش التونسي كل هذه الكمية من الخرفان لارتفاع كلفتها من ناحية ولعدم حاجته الملحة لها.

من يتحمل هذه الخسارة؟
إن السؤال الذي يطرح نفسه والذي طرحه العديد من الخبراء قبل استيراد العلوش الروماني

على عكس شركة "لحيمة" الخاصة التي قامت بكل الإجراءات اللازمة وعادت بخرفانها وعددها 30 ألفاً. وقد وقع حشر وسيط تونسي لا مبرر لوجوده، وكان يمكن القيام بالصفقة بدونه. وحسب مصادرها فإن هذا الوسيط تم فرضه من طرف وزير الفلاحة، وتم تحديد "عمولته" بـ 600 ألف دينار سوف تصرفها له شركة اللحوم.

وكشفت لنا نفس المصادر، أن صفقة "العلوش الروماني" شابتها عديد النقائص والتجاوزات بسبب التسرع وقلة الخبرة وسوء التقدير ورغبة بعض السماسرة في الربح السريع، فالوفد التونسي الذي سافر إلى رومانيا والذي يتكون من حوالي 10 أفراد للقيام بالصفقة، بقي أسبوعاً في رومانيا دون أن يتصل به المستثمر الأردني (وهو صاحب شركة مختصة في توريد اللحوم نحو بلدان الخليج العربي بصفة خاصة) حسب ما تم الاتفاق بشأنه مسبقاً، فعاد الوفد إلى تونس وبقي منه فرد واحد هو الذي قام بالصفقة بطريقة سريعة وغير مدروسة ودون التثبت في نوعية البضاعة،

- ◀ خسارة تقدر بـ 6 مليارات
- ◀ وسيط تونسي تم فرضه من طرف وزير الفلاحة يطالب بـ 600 ألف دينار
- ◀ موت أكثر من 2500 خروف بمعدل 30 خروفاً يومياً
- ◀ خسارة يومية بـ 50 ألف دينار بسبب الموت وتكاليف الإيواء
- ◀ شركة اللحوم مهددة بالإفلاس
- ◀ الاستنجد بالجيش لشراء ما تبقى من الخرفان

خسارة مضاعفة
الخسارة لن تقف عند هذا الحد، فقد أكدت لنا مصادرها أن كلفة العناية بما تبقى من القطيع تكلف شركة اللحوم مصاريف باهظة بمعدل 100 دينار للعلوش الواحد كل شهر هي مصاريف العلف

■ عبد الجبار المدوّري

حكومة النهضة زرعت الشوك فحصدت الجراح

البعض بأنها الاحتياط العسكري للنهضة في صورة فشلها في الإدارة السياسية للبلاد. ولعل الصمت المزعج للحكومة حول ما أصبح يروّج، حتى داخل الأوساط الأمنية، من وجود معسكرات تدريب لهذه الجماعات والتيارات في الشمال الغربي والجنوب التونسي، يؤكد تخاذل الحكومة في التعامل الجدي مع الموضوع، خاصة وأنه تبين أن أحد الموقوفين في عملية حجز الأسلحة في مدنين كان عون أمن سابق، بما يعني أن المؤسسة الأمنية في تونس أصبحت مهددة بالاختراق من طرف هذه المجموعات.

هل أصبحت تونس مُصدّرة لـ "الجهاديين"؟
أثبتت الأبحاث الأولية المسرّبة أن شبكة التهريب المورّطة في القضية الأخيرة هي شبكة إقليمية جعلت من تونس مخزناً للسلاح ومعبراً لإيصاله إلى الجزائر ومالي وهو ما من شأنه توتير العلاقات الدبلوماسية مع الجزائر ومالي. وبالفعل فقد دعا وزير الخارجية الجزائري سفيرنا التونسي للاجتماع على خلفية ثبوت تورط 11 تونسي من أصل 23 في حادثة الاختطاف الأخيرة للرهائن في جنوب الجزائر. إن الفشل الذريع الذي طبع سياسة الحكومة في التعامل مع هذا الملف يقدّم كل الحجج، في المستقبل القريب، لهذه التنظيمات المسلحة، ولعصابات التهريب عموماً، كي تجعل من تونس بلداً آمناً تنطلق منه كل عملياتها المقبلة بعد أن كانت مجرد معبر للدول المجاورة.

■ طه ساسي

الوضع أصبح خطيراً

غير أن خطورة الموضوع لم تظهر إلا مؤخراً، حين تحولت المسألة من مجرد العثور على بعض الأسلحة الخفيفة هنا وهناك عند بعض الأشخاص كبنادق الصيد و"الكلاشنكوف"، إلى تملك هذه الأسلحة من طرف مجموعات إجرامية وجهادية استعملتها في مواجهات مع الأمن والجيش التونسي في كل من الروحية وعين دراهم وجبل الشعانبي وبئر علي بن خليفة ودوار هيشير. إن انتقال تهريب السلاح من أيدي مافيات المال والسلاح، إلى أيدي المجموعات السياسية المسلحة الإقليمية كتنظيم القاعدة في شمال إفريقيا، يمثل تهديداً حقيقياً للبلاد لما في برامج هذه المجموعات من ضرب للاستقرار الأمني والسياسي بشكل مباشر، رغم أننا في تونس لم نبلغ هذه المرحلة بعد، حيث تشير كل التقارير الأمنية أن الكميات الهائلة من السلاح التي عثر عليها كانت موجهة إلى الجزائر ومالي، في إطار الاستعداد لدعم مقاتلي التيارات الجهادية بعد انطلاق التدخل الفرنسي في مالي. ولعل تمكن 11 تونسي من المنتمين لهذه التيارات من العبور إلى الجزائر والمشاركة في عملية اختطاف الرهائن الأخيرة بمحطة الغاز جنوب الجزائر، يدعو إلى الشك الجدي في تمكن هذه المجموعات من تهريب كميات من السلاح إلى الجزائر عبر تونس. وهو ما أكدته سابقاً الجهات الأمنية بعد أحداث جبل الشعانبي. لكن يبقى تسرّب الحكومة على هذا الملف ومن تورّط فيه مدعاة للقلق، لما يربط حركة النهضة، المتزعمة للائتلاف الحاكم، من علاقات استراتيجية مع هذه التيارات الإرهابية، التي يصفها

قابل الشارع التونسي خبر حجز كميات كبيرة من السلاح، في مخزن معدّ للغرض بولاية مدنين، بهالة من الخوف والتوجّس من تحوّل تونس إلى إمارة من إمارات الحرب الأفغانية. ورغم الدعاية الإعلامية التي حاولت التقليل من خطورة الحدث وتقديمه في صورة الانتصار الأمني، إلا أنّ عديد التساؤلات المشروعة أعادت مثل هذا التسويق، حيث مازال المواطن التونسي يتساءل دون مجيب: هل أن الكشف عن بعض هذه العمليات، بعد أن يكون السلاح قد هرب ثمّ خزّن ثمّ بيع بالتفصيل للبعض في عديد جهات البلاد، يعدّ انتصاراً لأمن البلاد واستقرارها، أم هو عنوان فشل للحكومة في مجال السياسة الأمنية؟ لماذا تحاول الحكومة دائماً التستر على مثل هذه الملفات، خاصة عندما يكون المورّط فيها مجموعات جهادية؟ لماذا تكتفئ عمليات تهريب السلاح وتخزينه في تونس خلال الفترة الأخيرة؟ ما حقيقة معسكرات التدريب التي أصبح يتحدث عنها الشارع التونسي خاصة في الجنوب والشمال الغربي؟ وأخيراً ما علاقة مثل هذه العمليات بالوضع الإقليمي خاصة في الجزائر ومالي؟ رغم أن الظروف التي تعيشها تونس محلياً وإقليمياً منذ سنتين قد ساعدت على تفشي السلاح، خاصة بعد التدخل الأجنبي في ليبيا وفتح الحدود والشلل الذي عرفته أجهزة الرقابة التي كان يعمل بها النظام المخلوع بعد الثورة، إلا أن الحكومة المؤقتة برئاسة السبسي كان لها دور أيضاً في تفشي هذه الظاهرة عبر السماح بمرور السلاح القطري إلى ليبيا عبر الموانئ التونسية، وهو ما ساهم بشكل أو بآخر في تسريب جزء منه إلى داخل تونس.

التحوير الوزاري :

المعارضة ترفض اقتسام الفشل والنهضة تراجع حساباتها



بوصلة
عمار عمروستة
Contrezario@gmail.com

غيروا قبل تغييركم

يبدو جلياً أنّ حكومة «السيد الجبالي»، ماضية حتى النهاية في هدر الوقت وخلق الأوراق والتلاعب الأرعن، ليس فقط في وضع اللبنة الأولى لبناء الدولة الديمقراطية وإنما في الدفاع عن المصالح العليا والحيوية للوطن والشعب. وضمن هذا السياق يتنزل التأخير المتكرر، للكشف عن التحوير الحكومي الذي تحول إلى مسلسل عبثي مثير للسخرية في الوسطين السياسي والشعبي. فبعد أشهر طويلة من المكابرة العمياء التي تمرّس وراءها المنتفدون لرفض القبول بضرورة التغيير الحكومي، أجبرتهم الوقائع المدوية لإخفاقاتهم لإحقاق على القبول بذلك التحوير، غير أن ذلك الاعتراف ظل من جهة سطحياً وبعيداً عن الإقرار الصريح بالفشل، ومن جهة أخرى محكوماً بعقلية تغليب المصالح الحزبية والشخصية في تحديد أسماء الباقين والزاحلين.

ومن الواضح أنّ كل هذا التأخير في الإعلان عن الحكومة الجديدة، قد حكم منذ البداية على المولود الجديد بفقدان الكثير من مقومات نجاحه، زيادة عن الأضرار البالغة التي لحقت بالمسار الانتقالي الديمقراطي المعطل، ومهدت الطريق لإدخال البلاد في أزمة شاملة تنذر بالانفجار في كل وقت وحين. ولعل الأدهى من كل ذلك أن جميع ما يحيط بحيثيات هذا التغيير الحكومي المرتقب، تجعله أقرب إلى إعادة توزيع للأوراق داخل نفس القوى الحاكمة تقريباً، ووفق ذات القواعد القديمة التي يغلب عليها طابع المحاصصة الحزبية وحتى الشخصية ضمن منطق اقتسام الغنيمة فجميع المؤشرات المرتبطة بمشاورات توسيع القاعدة السياسية للأئتلاف الحاكم، انتهت إلى الفشل الذريع، بل إن مخاطر تفكك الثلاثي المنتفد قائمة وأياً كانت محصلة الصفقات المبرمة بين الطرفين الأقوى «حركة النهضة» وحلفائها القدامى والجدد، فإنّ النسخة الجديدة «حكومة الجبالي» لن تكون إلا استنساخاً مشوهاً للقديم وخطوة أخرى نحو تعميق فتائل التوتر القائمة فأوضاع البلاد على جميع الأصعدة لم تعد تحتل مثل هذا التحايل وتدوير الزوايا، والحاجة أضحت ملحّة أكثر من أي وقت للمسارعة بحشد الصفوف ورصّها لإيقاف هذا التدهور الخطير ومعلوم أنّ بداية تصحيح المسار وإنقاذ البلاد ليس على رأس جدول أعمال القائمين على السلطة، ومن الخور انتظار مثل هذا ممن وضع كل إمكانياته لتنظيم الفوضى وافتعال المعارك الهامشية وتنشيط وتائر وضع أسس ديكتاتورية جديدة فكل المؤشرات مثلما أسلفت تدل على أنّ جماعة الحكم يفكرون في تمديد سلطتهم ومجانبة مقتضيات إنقاذ الوطن الذي يتطلب تغييراً حكومياً جذرياً، يطال السياسات والأشخاص، وعلى الأخص وزارات السيادة ومن المؤسف أنّ الطرف الأقوى في تحديد ملامح التغيير الحكومي، يرى مصالح حزبه وأتباعه ويسقط استحقاقات ثورة شعبه

السياسية المرجوة، وهو ما سيضع الحركة أمام وضعية "لا تحسد عليها" أطلق عليها بعض المتابعين بـ"الورطة"، ولكن كيف ستتكيف حركة النهضة مع هذه الوضعية الجديدة؟ وماهي الوسائل التي ستستخدمها للحفاظ على مقومات الخيار الثابت أي البقاء في صدارة الحكم؟

"تعويم" الساحة السياسية بشعارات "الحوار"

بيان مجلس الشورى الأخير الصادر بتاريخ 19 جانفي الجاري، كشف في جوانب كبيرة منه على أن الحركة بصدد تجهيز نفسها من أجل استيعاب جملة المعطيات "السلبية" التي راكمتها المفاوضات، والتكيف معها على نحو يؤمن نوعاً من التوازن الداخلي للحركة سواء في أجهزة الحكم أو داخل مؤسسات الحزب. فعلى مستوى الحكم كشف البيان أن الحركة ستعمل على إعادة ترتيب البيت الداخلي للترويكاً بعد أن فشلت في "استدراج" بعض الأصدقاء الجدد، وستسلك نفس الطريق الذي سلكته يوم 23 أكتوبر 2011، وقد عبر البيان عن هذا المنحى من خلال التأكيد على "أن خيار الائتلاف في إدارة الحكم هو الخيار الصحيح والأصلح لواقع البلاد". أمّا على المستوى الحزبي فقد سعى البيان إلى توجيه بعض رسائل الطمأنينة إلى أبناء الحركة الغاضبين، وقد خاطبهم بأسلوب فيه الكثير من المجاملة، "يحيي كل أبناء الحركة وكل المناضلين الذين أفنوا شبابهم من أجل مقاومة الاستبداد والفساد". أما الملفت للانتباه في البيان، تراجع الحركة عن بعض المصطلحات التي دأبت على استعمالها طيلة الفترات السابقة على غرار مصطلح "الشرعية"، الذي جرى استخدامه كثيراً في سياق الرد على الخصوم السياسيين، وقد تم تعويضه بشعارات ومصطلحات جديدة من قبيل "التشاركية" و"الوحدة الوطنية" و"التعاقد السياسي الواسع"، هذا وقد تكررت لفظة "الحوار" أكثر من ثلاث مرات في البيان. يبدو أن حركة النهضة تسعى جاهدة، من خلال استخدام هذه المصطلحات، إلى تعويم الساحة السياسية بشعارات "الحوار" و"التوافق"، وذلك لربح المزيد من الوقت في اتجاه إعادة ترتيب الأوراق التي يعثرها فشل التحوير الوزاري، هذا بالإضافة إلى أن استخدام هذه المصطلحات يعكس سياسة "الهروب إلى الأمام" التي ستلتجئ إليها الحركة للخروج من واقع العزلة السياسية الذي أصبحت تعيشه، ولمواجهة كل الدعوات الرامية إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي وفق موازين ومعادلات جديدة.

■ ياسين النابلي

سبق وأن أشرنا في العدد قبل السابق من «صوت الشعب» إلى أن التحوير الوزاري، بالكيفية التي طرحتها حركة النهضة، لا يعدو أن يكون «مناورة سياسية جديدة»، يكمن الهدف من ورائها في ترميم ما خلفته الخيارات الفاشلة للحركة منذ صعودها إلى سدة الحكم، ولم يكن مدفوعاً بإرادة سياسية صادقة في تجاوز الأزمة الحالية بجميع مستوياتها.

وزارات السيادة، وقد دفعها إليه الحاجة الملحة إلى ترميم أجهزة الحكم، وإنعاشها بدفعة من الأوكسيجين التي ستجدد طاقاتها وتجعلها تتجاوز حالة العطب التي أصابها، ولكن دون التخلي نهائياً عن



كان نجاح التحوير الوزاري سيفتح المجال أمام الحركة للقيام بجملة من الإجراءات التقنية المتنوعة والمتعددة وإظهارها في صورة «التغييرات الجذرية»



هذه الأجهزة وإن بدى ذلك "حينياً". هذا وقد كان قبول الحزب الجمهوري وحركة وفاء وحزب التحالف الديمقراطي بالحقائب المعروضة، سيمكن حركة النهضة من قطع الطريق أمام الدعوات المتتالية إلى تشكيل حكومة كفاءات وطنية مصغرة العدد تحظى بتأييد مختلف الطيف السياسي وذات برنامج عاجل، وقد كانت هذه الدعوات تصدر من داخل الترويكاً وهو ما عبر عنه رئيس الجمهورية بعد أحداث سليانة، أو من خارج الترويكاً على غرار ما تذهب إليه الجبهة الشعبية الداعية إلى حكومة "أزمة". بالإضافة إلى هذا كان نجاح التحوير الوزاري سيفتح المجال أمام الحركة للقيام بجملة من الإجراءات التقنية المتنوعة والمتعددة وإظهارها في صورة "التغييرات الجذرية"، كان تغير كاتب دولة بآخر أو أن تنقل وزير من حقيبة إلى حقيبة أخرى أو أن توزع بعض الحقائب غير المهمة على أحد الأطراف غير المؤثرة في المشهد السياسي على غرار إعطاء حقيبة "البيئة" لكتلة الحرية والعدالة بالمجلس التأسيسي. كل هذا لم تنجح في بلوغه حركة النهضة، وباءت مناورة التحوير الوزاري بالفشل على اعتبار أنها لم تحقق أهدافها

تأكدت "صدقية" هذا الاستنتاج من خلال التصريحات المتتالية لرافضي المشاركة في الفريق الحكومي الجديد، بعد سلسلة من المفاوضات مع حركة النهضة، على غرار الحزب الجمهوري والتحالف الديمقراطي وحركة وفاء، وقد اتفقت جل هذه التصريحات تقريباً على أن المقاربة التي طرحتها حركة النهضة بخصوص التحوير الوزاري لم ترتق إلى مستوى حقيقة الأزمة التي تمر بها البلاد. فشل "حركة النهضة" في استمالة حلفاء جدد يتقاسمون معها أعباء الفشل، ساهم في تقليص هامش التفاؤل بنجاح المناورة، علاوة على بروز معطى جديد على السطح، جسّد "التمرد" غير المسبوق لحلوفي النهضة في الحكم وبالأخص حزب التكتل، الذي بلغ به الأمر أن هدّد بالانسحاب من الترويكاً في صورة عدم تفاعل حركة النهضة إيجابياً مع شروطه. كل هذه المعطيات التي أفرزتها مشاورات التحوير الوزاري ساهمت في تضيق الخناق على "حركة النهضة" الراغبة في الخروج من عنق الزجاجة، وكشفت في جانب كبير منها عن التوجّهات التي تحكم حركة النهضة في التعاطي مع الأزمة الحالية، هذا بالإضافة إلى أنها ستشكل عاملاً قوياً سيحمل الحركة على مراجعة حساباتها وإعادة ترتيب الأزمّة وفق شعارات وأدوات سياسية جديدة ولكن بنفس المضمون وبنفس الرهانات.

البقاء في صدارة الحكم خيار ثابت

دخلت حركة النهضة في نسق من المفاوضات يحكمه التنوع وسرعة الحركة، وكان الهدف من ذلك إقناع أكثر عدد ممكن من القوى السياسية بالمشاركة في الفريق الحكومي الجديد، وقد ذهبت إلى أبعد الحدود في اتجاه تقديم التنازلات، على غرار العرض "السخي" الذي قدمته للحزب الجمهوري من خلال اقتراح حقيقتي الخارجية والعدل وحقيبة أخرى للأمانة العامة للحزب. ربما يذهب في ظن البعض، للوهلة الأولى، أن حركة النهضة بصدد التراجع عن بعض مراكز الحكم، ولكن هذا التراجع لا يتعارض مع الخيار الثابت للحركة القائم بالأساس على مبدأ "الاستمرار في صدارة الحكم بأي ثمن"، وإنما يمكن أن نصفه بـ"التراجع التكتيكي" بلغة الحسابات العسكرية والأمنية. يبدو أن الحركة أقدمت على هذا التنازل بعد التصلب الكبير الذي أبدته بخصوص

محاكمات الـ "GRAFFITI" :

عندما تخمد نار الثورة يُجرّم صانعوها



وأن من قام بالثورة لم يستفد منها إلى الآن. يُذكر أن المحاكمتين شهدتا حضور وقفات مساندة للمتهمين قبل يوم المحاكمة في بعض الجهات وأثناء المحاكمة أمام مقر المحكمتين.

■ طه ساسي

وما يجمع بين هؤلاء الشباب المثقف هو التزامهم بالقضايا التي قامت على أساسها الثورة، حيث كانوا من المباشرين والفاعلين فيها بفنهم وبتحركاتهم الميدانية حتى قبل قيام الثورة. وما إصرارهم على مواصلة نضالهم إلا لقناعتهم بأن الثورة لم تحقق أهدافها

وأن موكله "من المثقفين الذين يجب أن تفخر بالتزامهم النضالي بلدهم لا أن يقدموا للمحاكمات بتهم ملفقة"، كما وضح لنا الأستاذ أن "القضية الثانية مردّها إصرار منوّبه على فرض المعاملة المحترمة من طرف أعوان الأمن خلال إيقافهم خاصة بعد أن قام الأعوان بشتمهم واستفزازهم وحاولوا تعنيفهم". أما أسامة بوعجيلة وشاهين بالريش المتهمان في القضية الثانية، فإنهما من الناشطين في مجموعة "زواولة" ذات التوجهات النضالية المستقلة عن الأحزاب السياسية متعددة الأوجه خاصة الفنية منها. وقد انطلقت محاكمتها يوم 5 ديسمبر 2012 لتؤجل ليوم الأربعاء 23 جانفي 2013 بالمحكمة الابتدائية بقابس بتهم نشر أخبار زائفة والكتابة على عقارات عمومية وخرق حالة الطوارئ! وذلك إثر شروعهما في الإعداد لتظاهرة حائطية عبر الرسم على الجدران بمدينة قابس يوم 3 نوفمبر 2012. وتعود مجريات الأحداث إلى ذلك اليوم حيث هاجمتها سيارة أمن وهما يصدان الانطلاق في الرسم ليفرّا تاركين معدّتهما. وقد قام أحد أعوان الأمن بإطلاق رصاصة تحذيرية نحوهما لإثناهما عن الفرار. وهو ما دعاها للتوجه لمنطقة الأمن يوم الاثنين 6 نوفمبر 2012 للاستفسار عن سبب إطلاق النار. وقد أوهمها أعوان الأمن يومها بتحرير بطاقة إرشادات فقط قبل أن يغادرا منطقة الأمن ليفاجأ بعد ذلك أن ذاك المحضر هو محضر عدلي ضدّهما. ويذكر أن هيئة موسعة من المحامين قد تطوعت للدفاع عن الناشطين نذكر أهمهم الأساتذة "عبد الناصر العويني" و"شكري بلعيد" و"شرف الدين قليل"...

مثّل يوم الثلاثاء الفارط 22 جانفي 2013 ثلاثة من الشباب الطلابي أمام محكمة الناحية بحمام الأنف. كما مثل الأربعاء الفارط أيضا 23 جانفي 2013 أمام المحكمة الابتدائية بقابس شابان آخران يدرسان في المرحلة الثالثة من التعليم العالي. ويحاكم هؤلاء الشباب المثقفون من أجل عشقهم لفن الرسم على الجدران وعشقهم أكثر لمواصلة الدفاع عن المضطهدين والمحرومين. لقد تم إيقاف كل من صامد ميعادي وأحمد المحفوظي وحسني النويري في مدينة الزهراء بتونس العاصمة يوم 22 أكتوبر 2012 ليلا، أثناء قيامهم بالرسم والكتابة على سور محطة الأرتال وفق الفن المعروف باسم الـ "GRAFFITI" لتوجه لهم تهم كيدية تحت عنوان الاعتداء على الأخلاق الحميدة، والاعتداء على الممتلكات العمومية والثلث وتهديد عون أمن والاستعصاء وإحداث الفوضى والهرج بمرکز الأمن، وذلك قبل أن يقع إطلاق سراحهم جميعا، ليتم يوم 07 جانفي 2013 إيقاف حسني النويري بمدينة قليبية أين يدرس وتقديمه للمحاكمة يوم 09 جانفي 2013 في القضيتين. وبالفعل فقد حكم عليه حضوريا في القضية الأولى بخطة مالية قدرت بـ 200 دينار وبنفس الحكم على زميله لكن غيابيا. وبطلب من الدفاع تم تأجيل القضية الثانية إلى يوم 22 جانفي للمرافعة لتؤجل مرّة أخرى إلى 12 فيفري 2013. وقد وضح الأستاذ المحامي أنيس الدريسي لجريدة "صوت الشعب" أن موكله "لم يمشوا محاضر البحث في القضيتين... وأن القضية الثانية تحمل تهما متخلفة ومضحكة"،

وقفة تضامن مع شباب

الـ GRAFFITI في سوسة



نظمت التنسيق الجهوية لشباب الجبهة الشعبية بسوسة وقفة احتجاجية يوم الاثنين الفارط 21 جانفي 2013 بساحة الشلي وسط مدينة سوسة

للتضامن مع المحالين على القضاء من مجموعة «زواولة» والشباب الذين تم إيقافهم أثناء قيامهم بالكتابة والرسم على الجدران.

وقد التحق بهذا التحرك المشجعين لفريق النجم الرياضي الساحلي المعروف باسم «BRIGADE ROUGE» الذي تعرّض البعض منهم أيضا للإيقاف على خلفية ممارسة نفس الفن المعروف باسم الـ GRAFFITI. وقد قام الحضور برسم على أرضية الساحة العامة والجدران المحيطة في حركة تضامنية مع أنصار هذا الفن. هذا ويذكر أن «الرابطة الجهوية لحماية الثورة بسوسة» حاولت تنظيم تظاهرة في نفس اليوم والتوقيت والمكان للتشويش على الوقفة الاحتجاجية التضامنية للشباب المحاكم في هذه القضايا، إلا أنها اضطرت للانسحاب من المكان بعد ملاحظة التضامن الشبابي والشعبي للتحرك.

■ جواهر شنة

الاتحاد العام لطلبة تونس:

أخيرا المؤتمر سيكون خلال السنة الجامعية الحالية



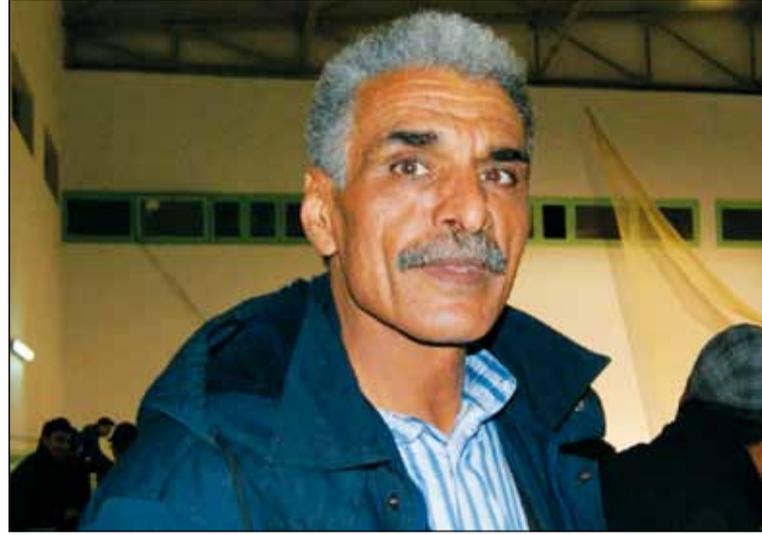
في خصوص هذه المسألة حيث يمنع دخول أي طرف انضوى تحت منظمة موازية أو عمل ضد الاتحاد العام لطلبة تونس، واعتبر "السعيدي" أن "نداء تونس طفل

لم يتعلم المشي بعد في الجامعة التونسية ولا يستحق كل هذا الاهتمام، لكن هذه المسألة سيقع التشاور فيها أيضا داخل الاتحاد رغم أن الموقف واضح". ويذكر أن الجامعة التونسية تشهد اليوم استقطابا نقابيا ثانيا بين القوى السياسية ذات التوجه التقدمي والديمقراطي من جهة، والقوى السياسية القريبة من حركة النهضة من جهة أخرى. وجلي إلى حد اليوم سيطرة التقدميين والديمقراطيين على الساحة الطلابية من خلال نتائج انتخابات المجالس العلمية للسنة الفارطة التي أفرزت حضورا يقارب "الصفير فاصل" لقاءات النهضة، مقابل أكثر من 93% للتقدميين والديمقراطيين.

علمت جريدة "صوت الشعب"، أن المشاورات داخل اللجنة الوطنية للتخصيص للمؤتمر الموحد للاتحاد العام لطلبة تونس "شهدت تقدما هاما في عديد الجوانب، حيث تم تجاوز أغلب الخلافات العالقة بين المكونات الداعمة للاتحاد. وقد اتصلنا بمنسق اللجنة الوطنية "طارق السعيدي" الذي أكد لنا أن هناك حالة وفاق سياسي وإجماع على ضرورة إنجاز المؤتمر الموحد خلال السنة الدراسية الحالية، وأن كل القرارات المتخذة قامت على أساس التشاور والتوافق بين مكونات اللجنة الوطنية. كما ذكر أنه إذا تم تجاوز المشاكل التقنية في علاقة باللجان المفوضة ستمّ اللجنة إلى إنجاز الانتخابات القاعدية التي ستفرز مؤتمرا مؤتمرا ومكاتب فدرالية والتي ستمهد لإنجاز المؤتمر. أما بالنسبة للأطراف المكونة للجنة، قال طارق أنها مكونة من الأطراف التقليدية المنخرطة في الاتحاد وبعض الأطراف الجديدة التي أنتجت الساحة السياسية والشبابية بعد 14 جانفي. وبالنسبة لموقف الاتحاد من تصريحات بعض الوجوه في نداء تونس، والتي تقول أن نداء تونس سيدعم وينخرط بشبابه في الاتحاد العام لطلبة تونس، أكد "طارق السعيدي" أن قانون الاتحاد صارم وواضح

عمار عمروسيّة، نائب الأمين العام لحزب العمال لـ «صوت الشعب» :

الاعتداءات لن تزيدنا إلا صمودا والأوضاع مرشحة لمزيد من التوتر في قفصة



التي تحتضن الجزء الأهم من الحراك الاجتماعي، ومن المحتمل جداً أن تدفع الثمن الباهض لإيقاف هذا التقهقر. المعروف أن الصراعات السياسية في منطقة الحوض المنجمي تحكمها إلى حد ما العروشية. هل زادت أم نقصت هذه الظاهرة بعد الثورة؟

تعرف ولاية قفصة منذ مدة حراكا اجتماعيا متصاعدا، وقد تعرّض الرفيق عمار عمروسيّة نائب الأمين العام لحزب العمال إلى اعتداء فظيع عندما كان بصدد المشاركة في هذه التحركات، صوت الشعب التقت به ليحدثنا عن هذا الاعتداء وعن أسباب التوتر في منطقة الحوض المنجمي وكيفية الخروج من الأزمة.

التوتر والانفجار، ومرّد ذلك أن "الحكومة المؤقتة" مازالت تواصل نفس السياسات القديمة فلا شيء تغير هنا، بل إن كل الأوضاع تتجه من السيئ إلى الأسوأ، فالجهة كانت ولا زالت منظورا لها خزانا لإنتاج الثروة (الفسفاط)، وتوزيع الفقر والأمراض، مع الاستعداد الدائم لاستعمال إرهاب الدولة لفرض صمت القبور والاستسلام أمام هذا النهب، ليس فقط للثروة وإنما تزوير التاريخ المتصل بإسهامنا في النضال الوطني قديما وحديثا. ونحن نعتقد أنّ كل هذه الحسابات مغلوطّة، فالأهالي مثل كل أبناء شعبنا لن يركعوا للطفاعة الجدد،

وهل هناك إمكانية لعودة الهدوء إلى المنطقة؟

ولا سبيل لعودة الهدوء إلى المنطقة إلا باتخاذ الإجراءات التالية:

– التراجع عن مخطّط وضع الأيادي الثقيلة على مفاصل الدولة والمؤسسات الاقتصادية، وذلك بالإلغاء الفوري لتعيين النهضاوي الجديد على رأس شركة فسفاط قفصة، والإسراع بتغيير والي الجهة واستبعاد مدير الإقليم، وكذلك مراجعة كل التعيينات التي تمت مؤخرا بشركة القوافل للنقل و "الكنام" ...

– الاستجابة الفوريّة لتخصيص نسبة من عائدات الفسفاط لبعث قطاع فلاحي عصري وصناعي متطور بكل الجهة، بما في ذلك الضفة غير المنجمية مثل مناطق

ولماذا وقع استهدافك أنت بالذات؟

إنّ المعتدين يريدون إخافة الغير من خلال الاعتداء على شخصي، إلا أن الفشل كان دوما مصيرهم، فالمقاومة كانت دوما حاضرة وفي اتساع متزايد، كما أن تمسكنا بالنضال المدني كان يتعزز، ونحن حريصون على البلاد وجهتنا حتى لا تنزلق إلى مسارات العنف الذي خطط ويخطط له أعداء الحرية للتغطية على فشلهم الذريع في إدارة الشأن العام.

وكيف ستردون على هذا الاعتداء؟

سنعمل على مقاومة العنف السياسي الرجعي بتطوير النضال السياسي والاجتماعي المدني، ومحاصرة منفذيه ومدبريه بما يتلاءم مع التقدم بالمسار الثوري، وفي نفس الوقت نحن ندعو الحكومة والسلط الجهوية إلى تحمل المسؤولية في حماية الحياة السياسية والمناضلين. ومن جهتي فأنا أعلم علم اليقين أن عصابات الجريمة ومحترفي العنف المرتبطين بحزب الديكتاتورية الجديدة يخططون منذ مدة، وأحذر هذه الحكومة من إمكانية تطور الأوضاع، وأطالبها بتوفير الحماية اللازمة لشخصي وغيري. فنحن باقون مع أهلنا وشعبنا مهما كانت التضحيات.

تعرف ولاية قفصة منذ مدة حراكا اجتماعيا متصاعدا. ما هي أسباب هذا الحراك؟

تعرضت مؤخرا إلى اعتداء فظيع، لو تحدثنا عمّا حصل بالضبط؟

صبيحة 17 جانفي الجاري شهدت مدينة قفصة جملة من التحركات الاحتجاجية المدنية المتحضرة ضدّ تعيين رئيس مدير عام على رأس شركة فسفاط قفصة. علما أن هذا التعيين قد تم ضمن عقلية إقصاء الكفاءات ومجازاة أتباع النهضة وأنصارهم. ومن المهم التأكيد على أن تلك الاحتجاجات كانت ليس فقط بدعوة من الجبهة الشعبية، وإنما من قبل طيف واسع من القوى الديمقراطية مثل أحزاب "المسار" و "الجمهوري" و "الثوابت" ... وأثناء تجمع شعبي في قلب المدينة، حاولت بعض العناصر المعروفة بسوابقها الإجرامية وخدمتها لحزب التجمع المنحل، وانخرطها منذ أشهر لخدمة حزب الاستبداد الجديد "النهضة" التشويش على مداخلتني، بل إن أحدهم تولى تهديدي بالعنف صحبة بعض الأنفار المعروفين بانتمائهم للحزب المذكور. وأثناء عودتنا في مسيرة سلمية، وبالقرب من مقر حركة النهضة تقدمت نفس المجموعة التي حاولت إحباط التحرك وانهالت على شخصي بالعنف المادي واللفظي وتهديد البعض الآخر مثل "وائل بلقاسم" و "محسن محمد" .

وكيف كان رد فعل الأمن أثناء الاعتداء عليك؟

حصل الاعتداء على مرأى ومسمع أعوان الأمن المتواجدين، والذين اكتفوا بالفرجة. فحتى السكاكين المشهورة في وجهي لم تحركهم، وهو ما يدفني إلى الاعتقاد بأن ذاك الجرم كان على الأقل بتواطؤ معهم، وأنا لا أستغرب مثل هذا الاعتداء الهجمي، فعلى امتداد عقود وتحته كل الحكومات كنت عرضة لمثل هذه الأعمال الإجرامية. فجميع أيادي الغدر امتدت إلى شخصي بهدف إرباكنا ونشر الخوف في صفوف الأهالي والمناضلين.

لا يمكن عودة الهدوء إلى المنطقة إلا بالتراجع عن التعيينات الأخيرة

فعلا إنّ تحريك النعرات القبليّة والعروشيّة مثلت على الدوام بمنطقتنا سلاحا بأيدي القوى الرجعيّة، فهي السلاح الأمضى للانحراف بالنضال السياسي والاجتماعي عن سياقاته الصحيحة، وهذا السلاح استعمله المستعمر الفرنسي قبل 1956 وواصله النظام الدستوري، واليوم أيضا أعداء الحرية والشعب يحاولون تحريكه، غير أنّ الأوضاع تغيرت، فالوعي غير الوعي والظروف غير الظروف، وحتى وإن حَقّق بعض النتائج في الأشهر الأولى التي تلت 14 جانفي 2011، فما نلاحظه هو استنفاد هذا السلاح تقريبا لكل مخزونه، وليس من المستبعد أن يرتد على مستعمليه.

ترك لكم كلمة الختام...

ختاما نحن ماضون في طريقنا مع أهلنا وشعبنا للدفاع دون هواده على مصالح البلاد والجهة، ولن تزيدنا اعتداءاتهم إلا إصرارا على المواصلّة والصمود.

■ حاوره عبد الجبار المدوري

وهي مثل كل الحكومات السابقة بارعة في إيجاد التبريرات واختلاق التعلات للتفصي من مسؤولياتها، فاتهم الجبهة واتحاد الشغل وأحيانا أخرى أزام النظام أضحت أضحوكة في الأوساط السياسية وحتى الشعبية. فالحكومة وأغلبية المجلس التأسيسي تتصرّفان وفق منطق إدارة الظهر لكل المطالب المشروعة بما ينسجم مع مخططاتهم المتسارعة لتصفية حتى القليل الذي تحقّق من هذه الثورة، وهذا الانهيار الشامل دون أدنى اكتراث لتضحيات التونسيات والتونسيين. إنهم لا يتعضون، فالشعب العظيم الذي أسقط بن علي قادر مهما كانت التضحيات على تصحيح مسار ثورته. ونحن نعتقد أنّ الجهات والطبقات الاجتماعية الأكثر تضررا من السياسات القديمة الجديدة هي التي ستلعب الأدوار الحاسمة في المستقبل القريب. فمثلث التفجير والتهميش "سيدي بوزيد-القصرين-قفصة" مضافا له مناطق الشمال الغربي وأقصى الجنوب، هي

إعداد: ياسين النابلي

تعددت المبادرات والواقع واحد:

سياسيون ونقابيون يُقيّمون المبادرات الداعية إلى الحوار الوطني

"الحوار الوطني" و "الوفاق الوطني" و "المصلحة الوطنية"، تعد من أكثر المصطلحات تداولاً في الساحة السياسية، وأصبح يستعملها بشكل ملفت للانتباه أصحاب المبادرات الداعية إلى الحوار والتوافق، ولعل من أبرزها مبادرة الاتحاد العام التونسي للشغل ومبادرة حركة الشعب ومبادرة رئيس الجمهورية. اختلاف طبيعة المؤسسات التي انطلقت منها هذه المبادرات، من حزب سياسي إلى منظمة وطنية نقابية إلى مؤسسة من مؤسسات الدولة، جعل البعض يقيّم هذه المبادرات وفقاً للمطامح السياسية لأصحابها، ولئن كان البعض ينفذ اتحاد الشغل من المطمح السياسي، فإن البعض الآخر يعتبر مبادرته مدخلاً يشرّع لعودة فروع "التجمع" (نداء تونس) إلى الساحة السياسية على غرار ما صرح به "سليم بوخدير" الناطق الرسمي باسم حركة وفاق. للوقوف على وجهات النظر المتباينة بخصوص هذه المبادرات، اتصلت "صوت الشعب" ببعض ممثلي الأحزاب السياسية، وممثلي الاتحاد العام التونسي للشغل، فكانت لهم التصريحات التالية...

خالد الكريشي (حركة الشعب):

مبادرتنا شاملة ونداء تونس غير معنيّ بها



يمكن القول أن كلا من مبادرة الاتحاد العام التونسي للشغل ومبادرة رئيس الجمهورية ركزت على الجوانب التقنية المتعلقة

بالاستحقاقات السياسية والانتخابية القادمة، في حين أن مبادرة حركة الشعب تهدف إلى تركيز وفاق وطني يتجاوز الانتخابات، وفاق حول جملة من المبادئ العامة على غرار العدالة الاجتماعية والدولة المدنية الديمقراطية والهوية العربية الإسلامية، ومهما يكن الفائز فعليه الالتزام بهذه المبادئ. ولا بد من عكس هذه المبادئ على مستوى الإجراءات التقنية على غرار تحديد موعد نهائي للانتخابات القادمة والتوافق حول القانون الانتخابي والمناخ الانتخابي والتصدي للعنف السياسي. بالإضافة إلى هذا، فإن مبادرتنا موجهة للقوى الثورية التي طالها الأذى من النظام السابق، وفي هذا السياق خضنا لقاءات وعدة مشاورات مع هذه الأحزاب، سواء تلك التي في الحكم أو في المعارضة، ولا بد من الإشارة إلى أن حزب حركة نداء تونس غير معنيّ مبدئياً بهذه المبادرة.

حياة حمدي (الجبهة الشعبية):

متمسكون بتفعيل مبادرة اتحاد الشغل



نحن مازلنا متمسكين بتفعيل مبادرة الاتحاد العام التونسي للشغل، باعتبار أن الاتحاد منظمة وطنية عريقة وخيمة تنضوي تحتها كل القوى الديمقراطية، وهو عنصر محايد وليست لديه غايات سياسية للوصول إلى السلطة، وإنما غايته الرئيسية تتمثل في توفير فضاء مناسب لحوار وطني مسؤول. أما بالنسبة لمبادرة رئيس الجمهورية، فرغم التأكيد على أنها نابعة أساساً من الرئاسة ومشروعها أشمل من مبادرة الاتحاد العام التونسي للشغل، إلا أن هذه المبادرة تبدو متناقضة مع نفسها خصوصاً بعد استدعاء رئيس الجمهورية لرابطات حماية الثورة.

وهو ما يطرح جملة من التساؤلات، فهل أن هذه المبادرة تهدف إلى خدمة الوفاق الوطني، أم أنها حملة انتخابية ورئاسية مبكرة؟ ثم إن هذه المبادرة لم تحظ بتوافق داخل مكونات الترويكا، وهو ما يفضي إلى القول بأنها غير قادرة على خلق إجماع وطني حولها. أما بالنسبة للجبهة الشعبية فقد قدمت ورقة عمل تمت مناقشتها في المؤتمر الوطني للحوار الذي دعا له اتحاد الشغل في المدة الفارطة، وقد حصل إجماع حول العديد من النقاط التي تقدمت بها الجبهة.

سليم بوخدير (حركة وفاق):

هناك دعوات للحوار وليس مبادرات



نحن نرى أنها ليست مبادرات بقدر ماهي دعوات للحوار، ورغم احترامنا وتقديرنا لأغلبها، فإننا نعتقد أنها تفتقد لبرامج واضحة، هذا بالإضافة إلى أننا التمسنا أنها تجاوزت أن تكون دعوات للحوار لتتحول إلى يافطات لتسويغ عودة فروع التجمع (نداء تونس) إلى الساحة السياسية، على غرار مبادرة الاتحاد العام التونسي للشغل ومبادرة الرئاسة. ونحن في حركة وفاق لا نتحاور مع فروع التجمع ولا نشارك في دعوات الحوار التي تستضيفهم. بالإضافة إلى هذا نرى أن الأزمة الحالية نجمت بالأساس عن إضعاف دور المجلس التأسيسي الذي تم تحويله إلى فرع رغم أنه الأصل، وكان من المفروض أن يكون المجلس التأسيسي الفضاء الحقيقي الأفضل للحوار.

بوجمعة الرميلى (نداء تونس):

المهم أن تصل المبادرات إلى التوافق



نحن نرى أن المهم لا يكمن في الجهة التي تبادر، وإنما أن تصل المبادرات في نهاية المطاف إلى حد أدنى من التوافق رغم الاختلاف،

وطالما أن البلاد بحاجة إلى هذا التوافق فلا بد من حد أدنى يلتقي حوله الجميع، لتجاوز هذه المرحلة الانتقالية، ونحن نعتقد أن هذا الحد الأدنى يتمثل في تحقيق الديمقراطية والاستجابة للمطالب الشعبية الملحة، على غرار توفير الأمن وانتشال الاقتصاد من حالة الركود وتحقيق استقلالية القضاء والإعلام، هذا بالإضافة إلى صياغة دستور ديمقراطي. نرى كذلك أن المبادرة الأم هي تلك التي أطلقها الاتحاد العام التونسي وتفاعلت معها إيجابياً، فيما عدا ذلك فإن لنا تواصل مع بعض الأحزاب الأخرى على غرار المسار والجمهوري والحزب الاشتراكي وحزب العمل الوطني الديمقراطي من أجل تكوين «الاتحاد من أجل تونس»، كما نشمّن أيضاً مبادرة رئاسة الجمهورية التي تعتبر إيجابية وجادة في البحث عن حلول، هذا ولئن كان هناك من يستثنينا من مبادراته فهو حرّ في اختياره.

سامي الطاهري (الاتحاد العام التونسي للشغل):

المبادرات الحزبية غير قادرة على التجميع



نحن نعتبر أن كل المبادرات الباحثة عن الوفاق جيدة ولا نشك في أي منها، ولكن نخاف من ردود أفعال الأحزاب السياسية نفسها خصوصاً وأن هذه المبادرات تعتبر معظمها حزبية، وهو ما جعلها غير قادرة على التجميع وتجاوز منطق الإقصاء، وعلى هذا الأساس نحن متمسكون بمبادرتنا باعتبارها جامعة لكل المنظمات والأحزاب، وهي مبادرة مبنية على الوفاق قصد تجاوز التجاذبات. أما بخصوص المؤتمر الوطني للحوار فإن أبوابه مازالت مفتوحة لمن لم يلتحق خصوصاً حزبا المؤتمر من أجل الجمهورية وحركة النهضة.

صوت الشعب

التحقوا بنا على صفحتنا في الفيسبوك لمتابعة آخر الأخبار

جريدة صوت الشعب

<https://www.facebook.com/sawtcha3b?fref=ts>

المبادرات السياسية المقترحة لحل الأزمة:

لن تعوض التحالفات فشل المبادرات

مع تعمق الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تونس، تعددت المبادرات السياسية التي لامست في ظاهرها القضايا الجوهرية الخلافية، بدءاً بهوية الدولة والنظام السياسي ومنوالات التنمية والسيادة الوطنية والانتقال الديمقراطي (العنف السياسي، الإعلام، المحاسبة، القضاء، الشهداء والجرحى...) بدرجات متفاوتة وبغايات متباينة. وقد طرحت إلى حد اليوم أربع مبادرات شددت انتباه المجتمع السياسي (مبادرات الجمهوري واتحاد الشغل وحركة الشعب، وآخرها الرئاسة).

وبما أنّ كل مبادرة تريد لنفسها النجاح، يجب أن تكون من جهة شاملة في بدائلها للجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن جهة ثانية أن تقدم الواجهة التقنية لهذه البدائل، ومن جهة ثالثة أن تكون قادرة على إيجاد التوافق بين الفرقاء الفاعلين سواء في السلطة أو خارجها. إلا أنّ كل المبادرات كشفت (باستثناء مبادرة اتحاد الشغل) عن ضيق أفقها لارتباطها حيناً بأجندات ضيقة أو لتصريفها للأزمات الداخلية للداعين لها حيناً آخر.

"الجمهوري": مبادرة تقنية لا تحل الأزمة السياسية

إذا ما انطلقنا من مبادرة "الحزب الجمهوري" ذات الطابع التقني لمعالجة الأزمة السياسية (والتي تتلخص في الدعوة إلى تشكيل حكومة تكنوقراط)، فإنه تبين ومنذ البداية الهاجس النفعي الضيق المرهون بالاستحقاق الانتخابي القادم لهذه المبادرة. ولعل فشل تجميع الفرقاء حول هذه المبادرة، هو ما جعل الداعين إليها يتراوحون بين الأقطاب المتحالفة، فالضيق مع نداء تونس من جهة، ومع الجبهة الشعبية من جهة أخرى، في إطار تقاطع، ليس هو بالإستراتيجي ولا هو بالتكتيكي، بل هو من طبيعة الاضطراري، وهو دليل على اختلاط الأمور على "الجمهوري" الذي ظل متديلاً للأحداث اليومية والمحطات السياسية المتتابعة في ظل غياب إستراتيجية واضحة. نقول هذا كي نبعد عن نظرية المؤامرة التي تقول أنّ هذا المنهج يرمي إلى تحسين شروط التفاوض مع الكل عبر الارتقاء في أسيرة الكل لإغاضة الكل وكسب ود الكل.

"حركة الشعب": مبادرة لتجنب الانقسامات

لم يكن الاجتماع الذي صدرت عنه مبادرة "حركة الشعب" مخصصاً لنقاش "المشروع الوطني الجامع لتونس الثورة"، بل كان مقرراً أن يكون مواصلة لاجتماع سابق عُقدت أشغاله لمزيد التشاور مع الجهات حول موضوع التحالفات السياسية للحركة. وهو موضوع قد هدّد بالانقسام التنظيمي. كما أنّ التذبذب والمراجعات لتصريحات زعماء الحركة حول من سيدعى لنقاش هذه المبادرة يكشف ارتجالية المبادرة، خاصة وأنها لم تات بجديد مقارنة بمبادرة اتحاد الشغل السابقة لها. حيث صرح "البراهمي" في مرحلة أولى أنّ هذه المبادرة ستتوجه

للأحزاب الراضة للاستقطاب الثنائي بين النهضة والنداء، لتفاجأ يوم الخميس الفارط ببقاء بين "البراهمي" و"الكريشي" و"المغزاوي" من جهة مع "راشد الغنوشي" من جهة أخرى. من الظاهر أنّ حركة الشعب التجأت إلى تقديم مبادرتها هذه لتجنب الانقسام الداخلي (خاصة بعد قطعها لأشواط متقدمة في النقاش مع الجبهة الشعبية، وهو ما يرفضه بعض ممثلي الجهات الفاعلين في الحركة). في الأخير هي مبادرة لرفع الحرج دون تحقيق أي تقدم لوضع الحركة وموقعها في مشهد التحالفات.

"المرزوقي": مبادرة لتجميع الخصوم من أجل إعادة تشكيل خارطة التحالفات

ليست مبادرة رئيس الجمهورية السيد المنصف المرزوقي سوى مبادرة حزبه "المؤتمر من أجل الجمهورية". وهي مبادرة تأتي لحفظ ماء الوجه بعد التهديدات التي رفعها المؤتمر بالانسحاب من الترويكا إن لم يقع تلبية شروطه، والتي ردت عليها النهضة برفض ميزانية رئاسة الجمهورية وبالتهديد بإعادة النظر في تعيين رئيس الجمهورية داخل المجلس التأسيسي، وأخيراً بالهروب إلى الأمام في حركة مقرّمة ولا مبالية بحلفائها الصغار المتمردين. فهي مبادرة لم ترتق حتى إلى مستوى مبادرة اتحاد الشغل التي قاطعها المؤتمر والنهضة بتعلّة رفضهم الجلوس إلى جانب نداء تونس ليقوم السيد المنصف المرزوقي فيما بعد بقاء ممثلين عن بقايا التجمع وقلولهم وعرض مبادرته عليهم. وكأنا على الكّل في انتظار احتضان الأكثر تنازلاً. إن هذه المبادرة في تقديرنا لا تعدو أن تكون سوى ترتيب انتخابي سابق لأوانه.

"الاتحاد": مبادرة تنأى عن الاستحقاقات الانتخابية والسياسية الضيقة ولكن...

تبقى مبادرة اتحاد الشغل التي تتميز ببعدها عن كل التجاذبات الانتخابية القادمة، رغم تقديمها لخارطة طريق للوصول لانتخابات فيها الحد الأدنى من الشفافية المطلوبة، ورغم تقديمها لخارطة طريق اجتماعية واقتصادية لتجاوز الاحتقان الاجتماعي... إلا أنّ المشرفين عليها عجزوا عن تجميع الفرقاء حولها. وليس ذلك لضعف في تحركاتهم "الديبلوماسية" بقدر ما هو في تنافر

إضراب التعليم الثانوي

نجاح فاق الـ 93% والبوليس السياسي ولجان حماية الثورة على الخط

عقدت النقابة العامة للتعليم الثانوي ندوة صحفية بالعاصمة يوم الثلاثاء 22 جانفي 2012، تزامنا مع اليوم الأول للإضراب الذي امتد طيلة يومي الثلاثاء والأربعاء، وقد أشار خلالها لسعد يعقوبي، الكاتب العام للنقابة، إلى أنّ تراجع الوزارة عن الاتفاقات السابقة مثل سببا رئيسيا في اللجوء إلى الإضراب، هذا وقد تطرق إلى خطة "التعويض" واعتبرها من المعضلات التي يشهدها التعليم في تونس و"هي ذات خطورة على المنظومة التربوية وعلى أبنائنا" على حد تعبيره، وقد اعتبرها بمثابة "العبودية الجديدة" باعتبار أنّ خطط التعويض يتقاضى شاغلوها 400 د في الشهر تخصم منها الأداءات والعطل، لتصل إلى 250 د شهريا، وفي هذا السياق تساءل يعقوبي، هل يمكن أن توفر هذه الأجور الزهيدة لهؤلاء الإمكانات الذهنية والنفسية الكافية لإفادة التلاميذ؟ أما بخصوص الإضراب فقد أكد يعقوبي أنه نجح نجاحا باهرا فاق كل التوقعات، وقدم بعض النسب الأولية التي تشير إلى أنّ نسبة نجاح الإضراب تراوحت بين الـ 93% و 95%. وقد أشار إلى أنّ هذه النسب يتم احتسابها وفقا لعدد المدرسين المسجلين في وزارة التربية في كل جهة. هذا وقد كشف يعقوبي عن بعض الحقائق التي فاجأت العديد من المتابعين للندوة الصحفية، وكانت الحقيقة الأولى أنّ "جهاز البوليس السياسي عاد إلى الاشتغال من جديد"، وقد ذكر الكاتب العام للنقابة العامة للتعليم الثانوي أنّ بعض أعوان الأمن اتصلوا صباحة يوم الإضراب ببعض مديري المؤسسات التربوية مطالبين إياهم بمداهمة بقائمات الأساتذة المضربين وبنسب الإضراب، على غرار المعهد الرياضي بالمنزه والإعدادية النموذجية بالمنزه الخامس، وقد وجه يعقوبي إصبع الاتهام لوزير الداخلية علي العريض معتبرا أنّ هذه الخطوة تم تنفيذها بأمر منه، وأضاف بأن أعوان الأمن توعدوا بعدم حماية المؤسسات التربوية عندما رفض مديري المؤسسات الاستجابة لمطالبهم. كما ذكر يعقوبي أنّ معتمد رادس تنقل إلى أحد المؤسسات التربوية في المنطقة وطالب بقائمة الأساتذة المضربين وهدد بطرد المدير. أمّا الحقيقة الثانية فقد تمثلت في تدخل ما يسمى بـ "لجان حماية الثورة" في الكثير من المؤسسات التربوية واستفزاز المدرسين، وفي هذا السياق حملت نقابة التعليم الثانوي المسؤولية لوزير التربية، معتبرة أنّه كان وراء التحريض ضد المدرسين لما قام به من تضليل إعلامي وتزوير للحقائق. كما أكد يعقوبي أنّه ستعقد ندوة صحفية في أجل أقصاه الأحد القادم، وسيتم خلالها القطاع خطوات نضالية أكثر تصعيدا، هذا وقد توجه يعقوبي إلى وزارة التربية والحكومة الحالية برسالة أشار فيها إلى أنّ المخرج الحقيقي يكمن في اتخاذ قرار سياسي صائب والتعاطي بموضوعية مع مطالب المدرسين لأن محاولات إفشال الإضرابات لن تعطي أكلها.

■ ياسين النابلي

الفرقاء والمصالح التي يمكن أن تجمعهم. ففي الوقت الذي قبلت فيه كل المكونات السياسية الجلوس إلى طاولة الاتحاد لوضع الأرضية التي على أساسها سيكون الصراع السياسي وحدوده وشروطه، رفضت أحزاب الترويكا باستثناء "التكتل" المشاركة في المؤتمر الذي دعا له الاتحاد. إن من ظل خارج خيمة "مبادرة الاتحاد" يستمدّ اليوم موقفه من قوة الموقع الذي يحتله في الحكومة وفي المجلس التأسيسي، رافضا بذلك الاعتراف بخطورة الأزمة مساهما في ذلك في مزيد تأجيجها ومؤجلا لحلها.

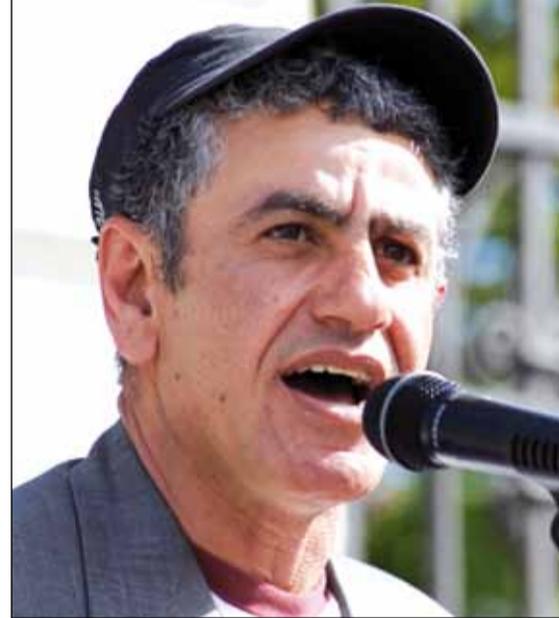
لن يكون الحل في التحالفات

إن الثبات الذي عرفته الجبهة الشعبية، سواء في تماسك وتناغم أطرافها بشكل عام داخليا، أو بتمسكهم بمبادرة اتحاد الشغل كمبادرة استنسختها باقي المبادرات كليا أو جزئيا، نابع من قناعة أنّ التحالفات مهما كانت مبدئيتها لن تكون وحدها الحل للخروج بالبلاد من الأزمة. لأنه من بين مظاهر الأزمة غياب الأرضية التي على أساسها سيقاد الصراع بين الرؤى والبرامج السياسية المتناقضة. وهذه الأرضية لا يمكن أن تكون محل تجاذب موازين القوى أو التموقع داخل أو خارج السلطة، بل ما يجب التوافق عليه قبل بدء الصراع. ورغم تقديم الجبهة لورقة عمل تعديلية لمبادرة الاتحاد، إلا أنّ إصرارها على التمسك بمبادرة الاتحاد هو محاولة لتجميع الفرقاء بعيدا عن كل حسابات ضيقة انتخابية، خاصة بعدما أفرغ المجلس التأسيسي من دوره كإطار لإيجاد مثل هذا التوافق، بعد أن وظفته الأغلبية النيابية للنهضة من أجل رسم ديكتاتوريتها الحزبية ضد الأغلبية الشعبية والمصلحة الوطنية. ولعل المطالبة اليوم بحكومة أزمة هو ما يلزم للخروج من الأزمة الاجتماعية الحالية والتأسيس لمرحلة ما بعد الفترة الإنتقالية. ومن أهم ملامح هذه الحكومة أن تكون محل توافق القوى الفاعلة اليوم على الساحة السياسية خاصة في الوزارات السيادية وحكومة ذات كفاءات قادرة على إدارة الأزمة الاجتماعية والإقتصادية خاصة في الوزارات ذات العلاقة بالملف. كما تستلزم التسريع في تشكيل الهيئات التعديلية المستقلة لضمان الانتقال الديمقراطي

■ طه الشاسي

محمد بن هندا، رئيس جمعية التونسيات والتونسيين بسويسرا، لـ "صوت الشعب" :

الديبلوماسية التونسية تعطل استرجاع الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج



فإن الحكومة قد قبلت بالفكرة، بل إنَّها دعت إلى لقاء بالجمعيات لتشكيل هذا المجلس الذي حضره رئيس الحكومة حمادي الجبالي. إلا أننا فوجئنا في مرحلة أولى بإفراغ الفكرة من محتواها، حيث تم استدعاء عشرات الجمعيات الموالية لحزب النهضة والتي لا تفقه

يعيد للدولة دورها الاجتماعي، ويحد من سيطرة القطاع الخاص عليها ويفرض سياسة جبائية

من الموضوع شيئا، وذلك من أجل الهيمنة على هيكلية المجلس مثلما

محمد بن هندا تونسي مقيم بسويسرا، مؤسس «جمعية التونسيات والتونسيين بسويسرا» المناضلة من أجل الحريات وحقوق الإنسان منذ 1996 و«عضو التنسيق المؤقتة لجمعيات الهجرة» و«التجمع العاجل من أجل فلسطين»، التقته «صوت الشعب» فكان هذا الحوار.

كيف كانت مشاركتكم خلال الثورة وخلال الفترة الانتقالية الأولى؟

كنا نتشارك منذ اندلاع الثورة في تنظيم المسيرات الاحتجاجية، وأضخمها كانت يوم 15 جانفي بجينيف، وفي نفس اليوم انطلقنا في خطة عمل من أجل استرجاع الأموال المهربة من طرف بن علي وأقربائه. وبالفعل كان لنا السبق في تجميد طائرة FALCON لصخر الماطري، وفي إصدار قرار تجميد أرصدة بن علي وعائلته بعد أربعة أيام من فراره.

كيف تمكنت من ذلك؟

لم نقم بالإجراءات القانونية

الإجراءات التي قمنا بها، وطالبت بتكفل الدولة بمتابعة الملف كما بلغته رسالة من الأستاذ "كريستيان قروي" الذي عبّر فيها عن استعداده للتكفل بالقضية تطوعا. إلا أن الملف ظل منسيا على الرفوف ولم يتم منذ ذلك الوقت الاتصال بنا - باعتبارنا جمعية - ولا بالمحامي كذلك. وهو ما دفعنا للقيام بحملة داخل تونس وخارجها في فترة السبسي لفصح التراخي والتجاهل الذي تتعامل به الحكومات التي جاءت بعد الثورة.

والحكومة الحالية للترويك؟

إذا ما استثنينا قلة الخبرة ورياءة أداء الديبلوماسية التونسية، فإن الحكومة الحالية ترفض فتح الأبواب

«هذه الحكومة بممارساتها تلك ليست سوى حكومة تسول شوهت صورة الديبلوماسية التونسية في الخارج»

رغم علمها بالدور الذي لعبناه في تسهيل فتح ملف التعاون القضائي مع سويسرا. إضافة لكون الحكومة الحالية محاطة بنفس رموز الفساد السابقين الذين يقومون بتعطيل كل إجراء في هذا الملف. إن دبلوماسيتنا هي التي تعطل استرجاع الأموال المهربة إلى الخارج.

لقد كان لكم دور كبير في ملف الهجرة السرية والاتفاقيات الحاصلة مؤخرا مع سويسرا، فكيف كان تدخلكم؟

وصلتنا أخبار عن نيّة حكومة

ما هو البديل الذي قدمتموه؟

لقد تمحور مقترحنا البديل أساسا حول مجالين: الأول عاجل، وكان مركزا حول إلغاء الجانب الأمني في الاتفاقية وتغييره بالمعالجة الاقتصادية، عبر تشجيع المهاجرين السريين على العودة بعد تكوينهم وتمكينهم من موارد مالية لفتح مشاريع صغيرة في تونس. والثاني استراتيجي، حيث اقترحنا على الحكومة التونسية تشكيل "مجلس أعلى للهجرة" يكون هو المقابل والمتشاور مع الحكومة لرسم سياسة الدولة للهجرة.

كيف تفاعلت الحكومة مع مقترحاتكم؟

لقد قبل وزير الخارجية التونسية "رفيق عبد السلام" إمضاء الاتفاقية، لكن بتغيير "طفيف" وهو أن تسلم أموال دعم المشاريع للدولة بدل المهاجرين لتتكفل هي بتوزيعها عليهم فيما بعد! وهو

«ما يجمع نداء تونس مع النهضة أكثر مما يجمع نداء تونس وباقي الأطراف التقدمية، وهو التحالف المرتقب الأقرب إلى الواقع»

مارسح لدينا القناعة بأن هذه الحكومة بممارساتها تلك ليست سوى حكومة تسول، شوهت صورة الديبلوماسية التونسية في الخارج. أما عن "المجلس الأعلى للهجرة"

الترويك إمضاء اتفاقية مهينة ذات طابع أمني مع الحكومة السويسرية، تقضي بقبولها كل المهاجرين السريين المرّحلين من سويسرا دون الأخذ بعين الاعتبار المصالح

كان يفعل نظام بن علي سابقا. وفي مرحلة ثانية التفت على المشروع لتقوم بإقصاء كل الجمعيات ذات الصلة بالملف. وهي سلوكات تؤكد أن النهضة ماضية في تركيز منظومة هيمنة جديدة على الدولة والمجتمع أخطر من المنظومة السابقة.

ما هو تقييمكم للأداء الديبلوماسي للحكومة؟

إن الديبلوماسية التونسية الحالية قد أوصلت صورة تونس إلى مستوى متدنّ لم تصله من قبل، حيث أنها لم تتجج إلا في مزيد عزلنا دوليا. وفي تقديري إن خبرة الوزير المعني لها دور في هذا التدني، إضافة إلى دور حزب النهضة الذي لم يرسم للحكومة أي إستراتيجية واضحة واختزل إستراتيجيته الخارجية في تجميع الدعم لبقائه في السلطة، حتى أنه شوه كل الخطوات الإيجابية التي كان يمكن لنا أن نحققها.

ما هو البديل الذي ترونه للوضع الراهن؟

الحل لا يمكن أن يكون إلا في إطار توجه اقتصادي يحقق مطالب الفقراء والمهمشين والعاطلين عن العمل، ويستجيب لبناء اقتصاد وطني

«الحكومة الحالية محاطة بنفس رموز فساد النظام السابق الذين يقومون بتعطيل كل إجراء»

عادلة ومنظومة تنموية تقطع مع التوجهات الاقتصادية السابقة. أما على المستوى السياسي فإنني لا أرى بديلا غير التقاف القوى التقدمية في وحدة سياسية، وأن تعمق التواصل فيما بينها، خاصة أن هذه المرحلة تشهد قابلية كبرى لدى عموم الشعب لاستيعاب هذه البدائل.

هل تدعون هنا إلى التقارب

السياسي بين الجبهة الشعبية من جهة والقوى القريبة من نداء تونس من جهة أخرى من أجل تشكيل تحالف تقدمي جديد؟

أنا أرى أن ما يجمع نداء تونس مع النهضة أكثر مما يجمع نداء تونس وباقي الأطراف التقدمية، وهو التحالف المرتقب الأقرب إلى الواقع، وهذا ما سيجعل القوى القريبة من نداء تونس اليوم على هامش الصراع وأقصد هنا الحزب الجمهوري والمسار. هذه القوى التي يمكن أن تجد مع الجبهة الشعبية أرضية للالتقاء أوسع مما تجده اليوم مع نداء تونس، بشرط التزامها بالبدائل الاجتماعي والاقتصادي.

■ حاوره طه الساسي

قصة:

شركة فسفاط قفصة، وطنية أم استعمارية؟

عقارب:

سليانة جديدة
ينقصها "الرش"

شبه أحد شباب جهة معتمدية عقارب ما وقع من أحداث أخيرة بكونها شبيهة بأحداث سليانة لكن ينقصها "الرش". وتأتي هذه الأحداث على خلفية وفاة مواطن كان يقود دراجته النارية خارج المدينة بالمنطقة الصناعية يوم الجمعة 18 جانفي 2013 بعد أن صدمته سيارة تابعة للحرس الوطني ولاذت بالفرار وتركته بدون إسعاف طيلة ساعة ونصف. وعض طلب إسعاف المتضرر قام رئيس المركز مباشرة بطلب التعزيزات الأمنية من منطقة الأمن بالمرص التي حضرت في وقت قياسي استعدادا لأي طارئ. وهو ما أثار غضب الأهالي بالجهة وقد شهدت المدينة مباشرة وقفة احتجاجية أمام مركز الحرس زاد في تذكية نارها ردة فعل رئيس المركز الذي هدّد المواطنين بأن يقوم بإغلاق المدينة بالغاز إن لم ينسحبوا. وبالفعل نفذ المسؤول الأمني وعيده إثر انطلاق المواجهات حيث لم تسلم البيوت حتى في الأحياء البعيدة من الغاز المسيل للدموع وكما لم يسلم الموقوفون رغم إطلاق سراحهم من الاعتداءات الوحشية الانتقامية لقوات البوليس. هذه الممارسات دفعت المواطنين بالآلاف في معتمدية عقارب للتوحد من أجل طرد قوات الأمن من المدينة وإتلاف محتويات مركز الحرس الوطني وحرقتها. وقد شهدت مدينة عقارب بداية الأسبوع هدوءا حذرا رغم إعلان الإضراب العام يوم الاثنين 21 جانفي 2013. هذا الإضراب الذي لم يستجب له الأهالي إلا بشكل جزئي. ويبقى التخوف لديهم قائما من أن تعاود قوات القمع اقتحام المدينة بعد أن تعزز وجودها بقوات إضافية وهو ما دفع بعض الشباب إلى غلق مداخل المدينة بأكداس من التراب وبقايا عجين الزيتون (الفيتورا). وفي الحقيقة لم تكن هذه الحادثة لتؤجج مثل ردة الفعل هذه لمواطني عقارب لولا الإحساس بالقهر الذي يعانيه مواطنوا المدينة خاصة وأن مطالب التنمية والتشغيل ما زالت أهم المطالب التي لم تحقق بعد. فمدينة عقارب اليوم، حسب ما صرّح به لنا بعض شباب المنطقة، تعاني من صراع قوى الردة من بقايا النظام والمتعشقين منه والموالين الجدد للنهضة والذين يريدون الاستئثار بما كان يتمتع به التجمعيون سابقا، خاصة في مجال التشغيل بمعمل الأجر بالمنطقة وبالاستيلاء على الحق في إدارة السوق الأسبوعية التي باتت اليوم محل صراع بين الحرس القديم والحرس الجديد. في حين يظل شباب المنطقة يعاني البطالة والفقر.

■ طه

الفارغة، ليأخذ التراب الأسود ملطّخا بدماء الأجداد والآباء، وآخرهم الأحفاد الذين استشهدوا في الانتفاضة المجيدة. هذه الشركة مولت وغذت آلة القمع وساهمت في حصار مدينة الرديف وأهلها من 5 جانفي 2008 إلى 14 جانفي 2011، وأمدت قوات بن علي بالمرحوقات ووسائل النقل وساندته في إجهاض الثورة الأولى في الحوض المنجمي، وأطالت في حكم الدكتاتورية، إضافة إلى مشاركتها في دمار المدن والأرياف ونشرها للتلوث والأمراض، واستنزافها للثروة المنجمية والمائية. هذه الشركة تتحمل المسؤولية المدنية والاجتماعية لكارثة فيضانات الرديف 2009 التي أودت بحياة 24 ضحية دفعة واحدة، وخربت الأراضي الفلاحية في محيط المناجم، وأبرزها أراضي تديت. ويحق لنا اليوم أن نتساءل، هل هذه الشركة وطنية ذات وظائف تنموية واجتماعية، أم شركة استعمارية ناهية للثروة المنجمية؟ ويحق لنا المساهمة على الأقل في تعطيل استنزاف خيراتنا والحفاظ عليها للأجيال القادمة حتى تستجيب السلطة لتطلعاتنا بعد ثورة لم تغير اتجاه الثروة بعد، نحو الفئات والجهات المحرومة، كما يحق لنا أيضا المطالبة بفتح تحقيق والكشف عن حقائق هذه الشركة ومدى إسهامها في الاقتصاد، وفي دعم الدكتاتورية البائدة والناشئة

■ الطيب بن عثمان

وعلى رأسها الاعتراف وردّ الاعتبار لشهداء وجرحى الحوض المنجمي وقد ظهرت مؤشرات خطيرة للأزمة والاحتقان في الجهة عموما، أولها محاولة إفشال تحرك 17 جانفي 2013 أمام المجلس التأسيسي وفشل ذلك، ثانيها تنصيب رئيس مدير عام نهضاي على شركة فسفاط قفصة باعتماد الولاء الحزبي، أي السيطرة على مفاصلها ومقدراتها ولم لا العمل على خوصصتها بتعلة التعتل والإفلاس، ثالثها الاعتداء على مناضلي الجبهة الشعبية وفي مقدمتهم عمار عمروسية نائب الأمين العام لحزب العمال ومحاولات عديدة لشق صفوف وحدة العمل النقابي، والمراهنة على عدم الوعي في تحديد الخصم المباشر، الذي يتحمل المسؤولية كاملة في الالتفاف على جميع المطالب بالجهة عموما والحوض المنجمي خصوصا. إن إرسال قطار إلى الرديف لمواصلته نهب الفسفاط في غياب أغلب المناضلين، ورغم تصدّي مجموعة من الشباب الذي قام بالدور النضالي في حفظ كرامة المدينة وصمودها في وجه سياسة حكومة الالتفاف وأزلامها في الجهة، خلق توترا وتهديدا بفتنة أهلية تغذيها الأطراف المتباكية على مصلحة الشركة للأسف بعض الأطراف المحسوبة على الموالاتة والشرعية تتمنى لو تمّحى انتفاضة الحوض المنجمي 2008 من الذاكرة الشعبية، وقد عميت أبصارهم على الجرائم والكوارث التي ساهمت فيها هذه الشركة. يأتي القطار يجرّ رتلا من العربات الداكنة محمّلة بالوعد

في ظل الاحتقان الذي تعيشه قفصة، والذي يخلق جوّا من التدافع الاجتماعي من أجل كسر الحصار المضروب على خروج الفسفاط، وإفشال اتفاق النقابيين والأهالي على ضرورة منع نزيف نهب الفسفاط، وأمام استمرار سياسات الشركة وتجاهلها لمسؤولياتها المدنية والاجتماعية، وعدم التزامها بتعهداتها السابقة في عهد حكومة السبسي، وإصرار وزارة الصناعة إلى حد الآن على انتهاج نفس أساليب العهد البائد في الماطلة والوعد الكاذبة وريح الوقت، ونظرا لاستحالة اعتماد الخيار القمعي الذي تأكد فشله في إخماد الحركة الاحتجاجية الاجتماعية في العديد من جهات الوطن، وكشف طبيعة هذه السلطة الشرعية وإبراز حقيقتها الوحشية أمام الشعب، يطرح السؤال نفسه حول طبيعة هذه الشركة الكبيرة التي ثبت بعد الثورة مدى إسهامها في الاقتصاد رغم شبّهات سوء التصرف في مواردها ومرابيحها، والتي أهملت لجنة تقصي الحقائق، ورغم مسؤوليتها الجسيمة في الأحداث التي وقعت في الحوض المنجمي وخلفت دمارا شاملا ومآسي، تعمل إدارتها بالتعاون مع بعض الأطراف في السلطة الجهوية وبيادق محلية على تغذية الفوضى الهدامة، وزرع بذور الفتنة واستغلال تضارب المصالح بين العمال الذين تضررت أجورهم بعد خصم جزء من الحوافز، وبين المعتصمين هنا وهناك. سياسة جديدة تنتهجها السلطة لضرب صمود المدينة وأهلها وإصرارهم على نيل حقوقهم التاريخية والاجتماعية والتنموية،

الكاف:

الكاف غاضبة

أعلنت الهيئة الإدارية للاتحاد الجهوي للشغل بالكاف الإضراب العام الجهوي ليوم 16 جانفي 2013 للاحتجاج على موقف الحكومة الذي اتسم بالمطالبة والتسويق وعدم الرغبة الجدية في إيجاد حلول حقيقية للتنمية بالكاف. كان إضراب 16 جانفي 2013 إضرابا ناجحا بامتياز شارك فيه جميع أهالي مدينة الكاف، فقد هبوا جميعا للدفاع عن كرامتهم وللتعبير عن استعدادهم لمواصلة النضال من أجل التنمية، فكان إضرابا سلميا وحضاريا توجّ بمهرجان خطابي أمام مقرّ الاتحاد، ثم بمسيرة ضخمة شارك فيها الآلاف رفعت خلالها شعارات تندد بإقصاء وتمييز الجهة، وعقبت المسيرة بعض المواجهات بين قوات الأمن وبعض الشبان تم على إثرها اعتقال 17 شخصا. إلا أنه تجدد الإشارة إلى أن الوضع مازال مشحونا، فالاعتصامات مازالت متواصلة في عديد الأماكن احتجاجا على تعنت الحكومة وعدم تجاوبها مع مطالب الجهة، واستعدادا لمواصلة النضال ورسم أفق لتجاوز واقع الإقصاء والتمييز، فالوضع إذن مازال مرشحا لمزيد الاحتقان والتشنج.

■ عبد اللطيف بوقرة

محضر الاتفاق الحاصل مع الحكومة وانتهت إلى أن المفاوضات آلت إلى طريق مسدود. فأين مشروع سراورتن لاستخراج الفسفاط وتحويله الذي بقي حلما يراود أبناء الجهة، والذي استعملته الحكومات المتعاقبة منذ العهد البائد إلى اليوم في الحملات الانتخابية، ولكن سرعان ما كان يتبخّر وينتهي إلى الرفوف. أمّا عن قطاع الزراعة العمود الفقري للجهة، فهو لا يزال يعاني من عديد المعوقات، منها الأساليب المتخلفة للإنتاج، زيادة على تورط الفلاحين في الديون وعجزهم على سدادها وغلاء الأسمدة الكيماوية والأدوية الزراعية، وبقاء المحاصيل تحت رحمة الظروف الطبيعية، ثم ما زاد حدة الاحتقان هو عدم فتح ملفات الوحدات الإنتاجية التي تم التقيوت فيها بعنوان الكراء الرمزي مدى الحياة لأشخاص لا يمتنون لقطاع الفلاحة بصلة لا من قريب ولا من بعيد، إن هذه الوحدات تسمح عدد هاما من الهكتارات وهي قادرة على حل مشكلة عدد كبير من الفلاحين بالجهة أمّا عن المناطق الصناعية والمناطق الحرّة فحدّث ولا حرج، إذ أنها مسكّنتا لتهدئة الخواطر والتجارة بأحلام الشباب وأوجاعه. وأمام هذا الوضع المشحون والاحتقان الذي ساد مدينة الكاف، وبعد التقييمات الدقيقة،

تعيش ولاية الكاف هذه الأيام توترا اجتماعيا كبيرا نتيجة عديد النقائص في جميع القطاعات، وتتفاقم المشاكل والصعوبات المادية والمعنوية، وتغيب الحلول الناجعة لقضايا التشغيل والتنمية، ممّا جعل أهالي الجهة وبعد سنتين من الثورة يقتنعون اقتناعا راسخا بأن قدر جهتنا ونصيبها لن يكون إلا مزيدا من التخلف والفقر والبطالة والتمييز. لقد أبدت الجهة قدرا كبيرا من الحكمة والتبصّر عندما علقت الإضراب العام ليوم 4 جوان 2012، عقب الوعد التي قدمتها الحكومة، لكن يبدو أن هذه الأخيرة لم تكن تبيع الأهالي إلا مزيدا من الوهم والمطاللة. عرفت الكاف عديد الاعتصامات في عديد الأماكن من المدينة، وحتى في بعض القرى والمعتمديات المجاورة فأشعل المحتجون العجلات المطاطية، وعللوا حركة المرور مطالبين بالتنمية والتشغيل ومدّين بالوعد الزائفة التي ما فتئت السلط الجهوية تقدمها لهم. وأمام تمسك أهالي الجهة بمطالبهم وصمودهم من أجلها واستعدادهم لخوض النضالات من أجل تحقيقها، التأمّت الهيئة الإدارية للاتحاد الجهوي للشغل بالكاف لتقييم مدى تقدم وتنفيذ الوعد الواردة في

الموت في مالي والعويل في دول الجوار

تعود الأسباب المباشرة لتدخل فرنسا في مالي إلى شهر مارس 2012 عقب الانقلاب الذي أطاح برئيس البلاد السابق أمادو توماني قبل شهر واحد من نهاية مدة ولايته، واستيلاء عديد الجماعات «الإسلامية» والطوارقية على شمال البلاد وإعلان دولة الأزداد الانفصالية هناك، بحيث أصبحت البلاد مفككة وأشرفت مختلف أجهزة الدولة على الانهيار وبالخصوص المؤسسة العسكرية.

ومنذ ذلك الانقلاب عملت فرنسا المستعمر - السابق - جاهدة على تعبئة المجتمع الدولي باتجاه التدخل العسكري عن طريق دول الجوار الإفريقي (مجموعة دول غرب إفريقيا أو ما يعرف بإيكواس)، ثم استغلت تزايد تهديدات تلك الجماعات خاصة منها حركة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وهجومها على بعض مدن وسط البلاد، لتعجل بتدخلها منذ أسبوعين حتى قبل الانتهاء من تشكيل قوة التدخل الإفريقية تحت يافطة "مقاومة الإرهاب" في عملية أطلقت عليها تسمية "القط المتوحش".

فرنسا تتدخل حماية لمصالحها

بعيدا عن الأسباب التي حاول الرئيس الفرنسي أن يسوق بها التدخل العسكري لبلاده في مالي لدى الرأي العام العالمي الحساس إزاء مسائل الإرهاب، فإن الأكد أن ما قاد فرنسا إلى الإقدام على هذه المغامرة غير محسوبة العواقب هو أهمية مالي للمصالح الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي، والتي لم تتخل فيها - رغم المتغيرات الدولية عقب نهاية الحرب الباردة - عن لعب دور الشرطي، فقد تدخلت سابقا في الحرب الأهلية في "التشاد" وفي "الكوت ديفوار" لتجبر الرئيس "لوران أغبابو" بالقوة عن التخلي عن الحكم سنة 2011 لفائدة منافسه الحسن وتارا الفائز في الانتخابات الرئاسية، كما أن فرنسا كانت المبادرة إلى شن الحرب التي عجلت بإسقاط

نظام القذافي في ليبيا المجاورة. فهذا البلد الإفريقي الذي يعد من بين أكثر بلدان العالم فقرا والذي تتجاوز مساحته مرتين مساحة فرنسا والذي يعد حوالي 15 مليون ساكن، يستمد أهميته بالنسبة لفرنسا من موقعه، فهو يشترك شمالا في أكثر من 1500 كم من الحدود الصحراوية مع الجزائر التي تؤمن لفرنسا القسم الأكبر من حاجياتها من الغاز، وكذلك مع النيجر حيث تدير شركة أريفا الفرنسية استخراج اليورانيوم الذي يزود أكثر محطات الطاقة النووية في فرنسا بأكثر من ثلث حاجياتها، أما من الجنوب فتحدها بوركينافاسو وخاصة الكوت ديفوار مركز ثقل الوجود الفرنسي في المنطقة، إضافة إلى السينغال وموريتانيا في الغرب واللتين تزودان صناعة الصلب الفرنسية بنسبة كبيرة من حاجياتها من الحديد المستورد الذي تستخرجه هناك شركات فرنسية. أما منطقة الشمال حيث تنشط الحركات الإسلامية والانفصالية فهي تحتكم على ترسبات لليورانيوم بمعدلات كبيرة وتباشر فيها شركة طوطال الفرنسية للنقط عمليات تنقيب واسعة.

كما أملت اعتبارات أخرى هذا التدخل العسكري الفرنسي، ومنها إرسال رسالة إلى منافسيها في إفريقيا بضرورة احترامهم لمناطق نفوذها التقليدية في ظل التنافس الدولي على قارة إفريقيا ومواردها وسوقها، وبالخصوص الصين الشعبية التي تنامت استثماراتها في المنطقة وتزايد نشاط شركاتها

وخاصة النفطية في السودان غير البعيد. وربما هذا ما يفسر مسارعة بقية بلدان الحلف الأطلسي وبالذات الولايات المتحدة في توفير الدعم للتدخل الفرنسي، ليتجاوز الأمر مسألة التصدي لتمدد خطر الجماعات الإسلامية المتشددة إلى قطع الطريق على أي إمكانية لتوسيع النفوذ الاقتصادي والتجاري الصيني وبدرجة أقل الروسي في المنطقة.

الجزائر تفتح مجالها الجوي

قبل التدخل ضمنّت فرنسا دعم الدول الإفريقية على قطع مختلف الإمدادات عن تلك الجماعات في الشمال، وضمنت قبول الجزائر باستخدام مجالها لعبور الطائرات الفرنسية في تغيير لافنت للمواقف السابقة للجزائر التي كانت ترفض أي عمليات عسكرية على حدودها الجنوبية أو استخدام أراضيها ومجالها مثل هذه العمليات، بل إنه سبق لها سنة 2006 أن لعبت دور الوسيط بين حكومة مالي وحركات المعارضة وتوجت مساعيها آنذاك بتوقيع اتفاقية الجزائر التي نصّت على منع اللجوء إلى السلاح في أي خلاف بين الطرفين، لكن المتغيرات الإقليمية أجبرت الجزائر على مثل هذا الموقف الجديد بعد أن أصبح شمال مالي بؤرة لتدفق السلاح ومجموعات "المجاهدين" عقب انهيار نظام القذافي. وها هي الجزائر أول من تكتوي بنيران رد فعل هذه المجموعات في عملية استعراضية لتنظيم "الموقعين بالدم" في حقل عين أميناس للغاز في أقصى الجنوب بالقرب من حدود

المالي، والذي ذهب ضحيته عشرات الجزائريين والرهائن الأجانب في رسالة واضحة إلى أن التدخل الفرنسي قد يدفع هذه المجموعات في شمال مالي وحلفاءها إلى نقل العمليات إلى دول الجوار وأقربها الجزائر وموريتانيا بحكم الامتداد الكبير للحدود بين هذه البلدان.

تونس ليست بعيدة عن الحرب

كما أن بلادنا لا تبدو بمنأى عن تداعيات هذه الحرب في مالي، رغم بعدها النسبي عن ساحتها اعتبارا لحالة الانفلات التي تعيشها ليبيا واحتمال وجود خلايا نائمة حليفة للمجموعات التي تقاتل في مالي، وطول حدودنا الصحراوية مع الجزائر وليبيا، وقد زاد ضبط شحنات من الأسلحة في جهة مدنين وتحذيرات بعض الدول الغربية لرعاياها بعدم زيارة بعض مناطق الجنوب من هذه المخاوف، خاصة في ظل تخطب الموقف الرسمي للحكومة، فبعد أن عبّر وزير الخارجية عند بداية الحرب عن موقف رافض للتدخل العسكري الفرنسي في تمهات تام مع موقف زعيم اتحاد العلماء المسلمين الشيخ القرضاوي، تراجع الوزير عن هذا الموقف ليعلن عقب اجتماعه بالسفير الفرنسي في تصريح بثته إحدى الإذاعات الخاصة يوم الخميس الفارط عن "تفهم لمقتضيات هذه العملية الأمنية... بسبب وجود حركات مسلحة عنيفة ومجموعات انفصالية لا تهدد أمن مالي فقط بل عموم المنطقة بما فيها تونس" في انحياز واضح للموقف الفرنسي تحت ضغط ديبلوماسي غربي لا يمكن أن يخفى على أي متابع.

المغرب يدعم فرنسا

كما اتخذ المغرب الأقصى موقفا مماثلا حيث أكد الوزير المغربي للشؤون الخارجية "دعم بلاده

الصديق في سوريا هو عدو في مالي

إن هذه المواقف التي يروج أصحابها أنها نابعة من حرصهم على وحدة مالي واستقراره وعلى احترام الشرعية الدولية، لم تقابلها مواقف مماثلة مما يجري في سوريا حيث سارعت تونس ومن بعدها المغرب إلى تنظيم "مؤتمر أصدقاء سوريا"، والحال أن نفس المجموعات التي تهدد أمن مالي اليوم هي التي يقاتل أشقاؤها في سوريا ويستبيحون شعبها ويهدمون قدراتها، لكن إذا عُرِف السبب بطل العجب، ففرنسا هي التي تحارب مع هؤلاء في سوريا وتحاربهم في مالي، وقديما قال التونسيون "العين ما تعلقى على الحاجب".

■ محمود نعمان

ترجمة: ضحى قلاوي

حزب العمال الشيوعي الفرنسي: لا يمكن للحرب أن تحل مشاكل شعوب المنطقة

والحجج التي يقدمها أبطالها ضارية لكنها غير متكافئة، فلا تنتشر على وسائل الإعلام إلا المواقف التي تدعم هذه الحرب، ويذكرنا هذا بأوقات ماضية وحروب أخرى تقدم دائما على أنها حروب "عادلة"، حروب للدفاع عن الديمقراطية. إننا نعتقد أن القوات الفرنسية تمكنت في بداية هذا التدخل من خلق نوع من الإجماع، لكنه الآن ومع بداية قيام الحرب أصبح يتلاشى لتقوم مقامه التساؤلات حول أهداف هذه الحرب ومكائنها والاضطرابات التي أصبحت تسببها. إن حزبنا يعلن عن تضامنه مع الشعب المالي في صراعه من أجل "مالي" موحد، ديمقراطي وعلماني، ولهذا نقول بأن النصر لا يمكن أن يتحقق مع انتشار آلاف الجنود الفرنسيين وغيرهم على أرض وطنه.

■ باريس في 17 جانفي 2013

تحركاتها مدفوعة بتمويلات عدة من بينها تلك التي تصلها من الملكيات الخليجية الرجعية. وقد اتخذ حزبنا موقفا ضد هذه العملية العسكرية منذ الثاني عشر من جانفي.

ومنذ الإعلان عن موقفنا، تبنت أحزاب شقيقة نفس الموقف، وخاصة تلك المشاركة في الندوة الأمامية للأحزاب والمنظمات الماركسية اللينينية، وترجمته إلى الإسبانية والإنجليزية. أعلنت أحزاب شقيقة من إفريقيا عن موقفها المناهض لهذه الحرب كذلك، ونخصّ منها بالذكر "الحزب الشيوعي الثوري الكوت دي فواري" (ساحل العاج)، كما تلقينا أيضا موقف رفيق من البنين عضو قيادة الحزب الشيوعي البنيني، (البنين) وقد اتخذت منظمات فرنسية موقفا من هذه الحرب، ومن أبرزها منظمة "بقاء" التي ننشر بيانها أيضا. إن المعركة السياسية والأيدولوجية حول هذه الحرب،

إننا الآن في حالة حرب لا حدود لها في الزمان أو الميدان، تذكر بصورة مقببة بـ "الحرب غير المنتهية ضد الإرهاب". توجه القوات الفرنسية الدعوات إلى المسؤولين الأوروبيين، إلى أوباما... ليتدخلوا بدورهم.

اختطاف الرهائن من طرف الجهاديين في الجنوب الجزائري قد يدفع البعض إلى المشاركة في هذه الحرب التي صارت تتجاوز حدود مالي. هذا "التدويل" للحرب والذي تطالب به القوات الفرنسية بإصرار سيتسبب في اضطرابات تشمل كامل المنطقة، وها أن الآلاف يفرون من مناطق الصراع الممتدة والمتحركة في اطراد. لا يمكن لهذه الحرب التي تشنها فرنسا، ولا "لتدويلها" المزعم أن يحل المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الكبرى التي تغرق شعوب هذه البلدان في الفقر المدقع. وإن الحركات الجهادية تتحرك على هذه الرقعة وستواصل



النجوم في القايلة

د.أم الزين بن شيخة

omezineminerva@gmail.com

غزل تاء التأنيث مع دولة الزقوقو

أصرّ لسان العرب على جعل التاء حرف هجاء، وعمد نكاية في دولة الضاد إلى تنزيلها منزلة الحروف النطعية... فتصير من أفراد عائلة ثلاثية الأبعاد هي طاء الطبل ودال الدولة وتاء النورة. وسريعا ما تتحوّل الى داء كلما حضر مجلسها اسماعيلي أو زبيدي أو وهابي من الغلاة، فيحلو لها حينها أن تصير تيا أو توي بمعنى جارية أو جوارى تكتفي بالتصويت وتتقن الاصطفاغ جيدا يوم ينادى في السور من أجل الأغلبية. وحذار فتيا واحدة لا تكفي يلزنا الكثير من التوي كي ينتصب النصاب ويفتح المصحح أفواهه شاهرا ثغاء الديمقراطية على الملأ. حينها تصير التوي من السعلات اللتيات لسنا أعفاء ولا أكيات. قبح الله وجه تائب شرّا الذي لم يكن يكتفي بتياّ الإنس بل تعدّاه الى أنثى الجان.

و حين تجتمع التاءات على هجاء صوار يخ آل إسحاق الساقطة على رؤوس أطفال الجبارين من أبناء إسماعيل في مدينة الفيل، يُهَيء الدعاة من «الذين» للتيات الشعائر كلها لضبط الأجساد والحناجر وبقية الأعضاء خوفا على بني صهيون من الإفلات والانفلات. وكلما صارت التاء تيا كلما سارع الذين هم الذائدون عن الحمى والدين إلى تجويز التطبيع مع تاءات عبرية تشدّ بها شهوة القرايين فتتلذذ بدھس آل بكر والأوس والخزرج، وعائلة الفرزدق وزوجات أبي تمام وبنات البحري وخمارة أبي نواس ولم يسلم من تاء العبرية حتى الرداء الجاهلي الذي كانت الخنساء تطوف به حول مكة أيام الحج الإسلامي الأوّل.

ويحدث للقاء أن تسهو عن مواضعها وهي تدخل باب الجامعة، فيسرع الجامع في احتلال المكان تائها عن مكانه الأصلي من دولة الزائلين ضاربا عرض الحائط بطبقات الشعراء وأخبار المجالس والندماء، فيغضب منه المعري وابن رشيق والابشيهي والتوحيدي، ويصيح ابن المنظور بأعلى صوته من بين غبار الحروف التي وضعها بعناية: «يا أهل القبروان.. يا أهل مدن، أعيدوا الحروف إلى أماكنها.. لقد عبثوا بالمقدوفات، بعثروا المعاني وعبثوا بالمقامات.. إليّ بآبي سليمان والجواهري وابن الأرقم والفرايدي... سنرفع قضيتنا إلى الأمن الحكومي. أين والي عسقلان؟ وأين رحل المأمون وأبوسفيان؟ وهل بارت تجارة غزة بين العرب والرومان؟».

لا أحد سمع صاحب لسان العرب. اختلط الفقه بالأدب والعلم بشعوذة الرهبان والإنس بالجان. واصطدم المعتزلي بالأشعري فضحك القرمطي من بني مروان وصدقت على المشهد كل التاءات غير الحكومية ومنها المرجئة والصابئة والزيدية والجبرية. وانتصبت على اليسار تاءات الصفادمة والصفاعمة في قلب الامتاع والمؤانسة شاهرة في نساخته التوحيدي 27 حرفا على قدر منازل القمر وكانت مصحوبة بقوات أمنية مدججة بالحروف التي أخذت البيعة من سهل ابن هارون والأخطل والحطيئة وابن زيدون. وافتكت التاءات المصحح من رئيس المجلس وانطلقت تخطب بصوت تاء واحدة: «أعيدوا إليّ المعاني المعتقلة في سجون لسان العرب وإلا لن يكون عليكم الجماع ولن تحصل الجماعة ولا الجماع بين جميع الأرهاط والجموع وسيسقط الكل في المجمعمة التي خصها لسان العرب خصيصا بالمكان القفر والأرض الجذب التي لا يطعم فيها زنج ولا يحكمها حجاج.

لكن حضرة الزقوقو أصرّ على عدم موافقته على جميع مقترحات التحوير الوزاري، متمسكا بحقه في الإقامة الجبرية في قصر الدهشة وبحقه في قلة الصلاحيات البدنية، فمن يدري لعل صلاحية من الصلاحيات تؤدي به إلى التهلكة الدنيوية، فالأيادي النظيفة خير من الأيدي الوسخة. اللعنة على سارتر، كم كان محقا، فلا ينقص أمراء الزقوقو غير كميات مناسبة من الغثيان في هذا الشتاء لخطر الشعير على الناشئة، ونقص السجون الجديدة. بقي أنّ البك متاح للفقراء، فالدولة قد وعدت بتوفير البك الديمقراطي لجميع الجياع، فنجاح الانتخابات رهين بإشباع البطون والضحك على الذقون.

ورغم ذلك حصلت الفتنة بين زقوقو ولاد عيار وزقوقو نهج الفار... وتبادلا إطلاق النار... على كل نملة وصرصار... حتى تدخل «إعلام العار» وأنقذ دولة الزقوقو من مقص التطهير والطهار... رحم الله كل زوال وبطل وزطال شارك او استشهد في ثورة صاحب الحمار.



بقلم: أنور القوصري

مسودة الدستور لم تقطع مع الحكم الفردي (3 من 4)

وعدم احترام الشرعية الشعبية، إلى حدّ التضمين بالمسودة أن رئيس جمهورية منتخب بالاقتراع الشعبي المباشر وبأغلبية الناخبين ووقع اختياره على أساس برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي لا تسند له صلاحيات تنفيذية، ويقع صراع شرس حول إسناد بعضها له، في حين أن رئيس الحكومة الذي ليست له مثل هذه الشرعية الانتخابية الشعبية ويمكن أن يكون غير منتخب أو على أقصى تقدير أحد نواب المجلس التشريعي، وتسند له كل السلطات التنفيذية أو جلها. هذا هو عين الاعتداء على سلطة الشعب ومن انتخبه.

أما بالنسبة للسلطة التشريعية، فإن دورها منقلص أيضا لصالح رئيس الحكومة صاحب السلطة الترتيبية.

فقد أسند "لمجلس الشعب" بالفصل 64 وبصفة حصرية، كما كان الحال في دستور 1959 مثل حق التصويت على جملة من القوانين الاستثنائية أو العادية تهم بعض الحريات والحقوق الفردية والجماعية وتنظيم الهيئات الدستورية وقوات الأمن والجيش الوطني وقوانين المالية.

وأسند له التصويت على القوانين الإطارية (فقط)، للمؤسسات والمنشآت العمومية والقوانين المتعلقة بالمبادئ الأساسية (فقط)، للملكية والحقوق العينية والتعليم والبحث العلمي والثقافة والصحة العمومية والبيئة والتهيئة العمرانية والطاقة وقانون الشغل والضمان الاجتماعي.

وبالتالي فإن كل ما يتعلق بعيش المواطنين في المجال الاجتماعي والمهني والاقتصادي والترابي والبيئي... إلخ يشرع فيها رئيس الحكومة بواسطة الأوامر الترتيبية. فورد بالفصل 65 أنه "ترجع إلى السلطة الترتيبية العامة أي إلى رئيس الحكومة المواد التي لا تدخل في مجال القانون".

ويوسّع هذا الفصل الحكم الفردي لما ينص أنه يمكن لرئيس الحكومة تنقيح النصوص المتعلقة بقوانين سابقة، أي القوانين المتعلقة بمواد كانت من أنظار مجلس النواب الفارط ولم تعد من بين صلاحيات "مجلس الشعب".

(البقة في العدد القادم)

وبالطبع فإن تجربة الأنظمة "الإسلامية" مهما كانت توجهاتها المختلفة كانت كلها مؤسسة على نظام حكم فردي ولم تسلم المسودة من هذا التوجه.

فدستور الجمهورية المدنية الديمقراطية ينظم العلاقات بين مختلف مكونات المجتمع الفكرية والإيديولوجية والسياسية والاجتماعية والمدنية والمواطنين والسلط، وبالتالي فلا يجب أن يستند إلى أية منظومة إيديولوجية لأحد أطراف المجتمع. وعندما تفرض إحداها يكون الطريق نحو الشمولية والاستبداد مفتوحا...

لقد أعطت المسودة لرئيس الحكومة سلطة فردية كبيرة (الفصل 86) وتمثل في:

- ضبط السياسة العامة للدولة والسهر على تنفيذها،

- السلطة الترتيبية العامة والتصرف في الإدارة وإصدار الأوامر الترتيبية والفردية، بعد أن يتداول فيها فقط مجلس الوزراء،

- ويختص وحده علاوة على ذلك، بإحداث وتعديل وحذف الوزارات وكتابات الدولة وضبط صلاحياتها واختصاصاتها، وإحداث وتعديل وحذف المؤسسات والمنشآت العمومية، والمصالح الإدارية، وضبط اختصاصاتها وصلاحياتها، وتأشير القرارات التي يتخذها الوزراء.

- وله حق اتخاذ مراسيم تدخل في مجال القانون بتفويض لمدة محدودة من "مجلس الشعب"

ولم يترك الفصل 86 من المسودة للحكومة إلا "السهر على تنفيذ القوانين" وهي عبارة فضفاضة وغير دقيقة لأن جملة الصلاحيات والسلطات التنفيذية المسندة للحكومة بيد رئيسها دون سواء والحكومة "تداول" فقط ولا تقرّر.

والغريب في الأمر أنه حصل اتفاق في اللجنة المتعلقة بالنظام السياسي حول هذا الفصل.

أما الخلاف الحاصل حاليا داخل لجنة النظام السياسي بالمجلس التأسيسي التي لم تنه أشغالها بعد، فهو يتمحور فقط حول إسناد بعض الصلاحيات التنفيذية لرئيس الجمهورية مثل وزارتي الدفاع والخارجية.

لقد ذهبت عقلية الحكم الفردي

المسودة المؤرخة في 14 ديسمبر 2012، التي تنتقل بعض أعضاء المجلس التأسيسي للجهات لنقاشها مع مكونات المجتمع المدني والمواطنين، لم تقطع مع عقلية الحكم الفردي، بل إنها حادت عن مفهوم الدولة المدنية.

فبعد أن ناقش قياديون من "حركة النهضة" وثائق منتدى 18 أكتوبر للحقوق والحريات طيلة سنوات زمن الاستبداد، ووافقوا عليها وأمضى عليها رئيس الحركة كما هو معلوم، ينقلب هذا الموقف بعد الثورة.

يعرف الجميع أن وثائق 18 أكتوبر الوفاقية تأسست على مفهوم الدولة المدنية الديمقراطية وكونية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، واحترام حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية... إلخ. ولكن وبعد الثورة تغير خطاب "حزب حركة النهضة" والواضح أنه حصل وفاق داخلي بين مكوناته، (أنظروا لوائح مؤتمرها الأخير) تم بمقتضاه تبني شعار "الدولة المدنية"، مع اعتبار أنها تتأسس على "ثوابت الإسلام ومقاصده المتسمة بالفتح والاعتدال" كما تؤل هذه الحركة الإسلام.

وتبقى هذه النظرة تقدم "ثوابت الإسلام ومقاصده" على القيم الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان، أي أن مبادئ حقوق الإنسان في مفهومها الكوني ومؤسسات الدولة المدنية والدستور يجب أن تخضع جميعها لمتطلبات إيديولوجية تلك الحركة. وهذا بالضبط ما ورد بتوطئة المسودة.

ويتأكد ذلك بالفصل 15 الذي جاء فيه أن المعاهدات الدولية لا تحترم إلا إذا كانت "لا تتعارض مع أحكام هذا الدستور" والمقصود هنا خصوصا المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها تونس.

كما يتأكد من خلال الفصل 148 الذي ورد فيه: "لا يمكن لأي تعديل دستوري أن ينال من الإسلام باعتباره دين الدولة"، والمقصود بالإسلام هنا هو مفهوم "حزب حركة النهضة" للإسلام وللشريعة الإسلامية. ومن ناحية أخرى فإن هذا الفصل يمثل تراجعا عن الفصل الأول من دستور 1959 الحاصل عليه وفاق والذي أدرج كما هو بالمسودة ينص على أن "تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها".



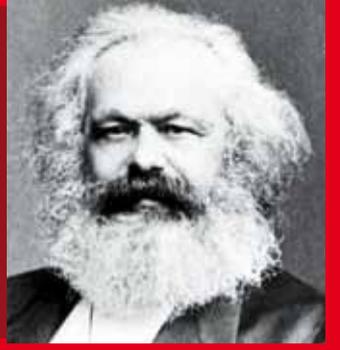
فتوى العصيدة

انتفض البشير بن حسن محرّما الإحتفال بالمولد النبوي ومفتخرا ببدعته الجديدة... طوبى لفتوى «صحفة العصيدة».

كشفتو

في الماضي كانت الدساتير تُكتب عندما يبلغ التحول الاجتماعي نقطة الاستقرار، عندما تستقر العلاقات الجديدة بين الطبقات... على خلاف ذلك فإن هذا الدستور يأتي على إثر الانتصار المؤقت للمجتمع القديم على الثورة.

كارل ماركس الصراعات الطبقيّة في فرنسا



بالمرصاد

● الفاهم بوكدوس



صحافة استقصاء الفساد في كماشة العدالة

شاركت يوم 17 جانفي الجاري في ملتقى «دور الإعلام في مكافحة الفساد والرشوة» الذي دعت إليه الجمعية التونسية للمراقبين العموميين. ولقد افتتح السيد عبد الرحمان الأدم، الوزير المكلف بالحوكمة ومقاومة الفساد هذا اللقاء، داعيا الصحفيين إلى دعم جهودات الحكومة في مساعيها لمقاومة هذه الآفة، وناقدا تقصيرهم في تقصي هذا الموضوع وفضح المتورطين فيه والتوعية بمخاطره على مستقبل الثورة، دون أن يغفل عن التنبيه على المشتغلين في صحافة الاستقصاء بضرورة التثبت من أي معطيات قد تشكل تشويها للحياة الخاصة لبعض المواطنين.

لكن الأكد أن الوزير لا يعلم الجهود التي بذلها العديد من الصحفيين والمدونين، حتى قبل الثورة بسنوات في كشف ملفات الفساد المالي والإداري والسياسي، والتي كانت أحد أهم عناوينه المافيا العائليّة لبني علي والتي عرضتهم للتكديس والترويع والسجن. ورغم قلة خبرة أكثرهم في الصحافة الاستقصائية، تكلف عدد هام من الإعلاميين بعد الثورة بمتابعة خيوط أهم ملفات الفساد في بلادنا، ولم تخفهم صلافة رجال أعمال وساسة وإداريين، بل بات هذا الملف على أجدنا أغلب وسائل الإعلام التونسي، وأكثر متابعة في الشارع التونسي.

لكن هذا النوع من الصحافة بات يتراجع شيئا فشيئا لصالح صحافة أقل جرأة، خاصة مع تصاعد مسالة الصحفيين واستدعائهم للقضاء، ففي شهر ديسمبر حوكم خمسة صحفيين على خلفيّة تحقيقات حول شبهات فساد.

وبالتأكيد فإن غازي المبروك وغسان القصيبي ورمزي الجباري ونادية الزاير وياسين النابلي ومنية العرفاوي ومنية البوعزيزي وألفة الرياحي، ورغم إيمانهم برسالة مهنتهم، لن يكون لهم لاحقا منسوب الشجاعة نفسه في مقارعة الفساد والرشوة والمحسوبية بعدن وقفوا أمام فرقة مقاومة الإجراء وأمام المحاكم أسوة بالقتلة المجرمين، مجرد أنهم كانوا أوفياء لروح الاستقصاء.

والغريب أن كل القضايا التي توبع فيها هؤلاء الصحفيون والمدونون، حُكمت بعدم سماع الدعوى لضعف في الإجراءات، بما يعنيه من أن المشتكين كانوا يعرفون مسبقا مال تلك القضايا، لكنهم كانوا يبتغون تشويه سمعة الصحفيين وإذلالهم وإهائهم بسلسلة من الجلسات القضائية عسى أن يتسرّب إليهم اليأس والإحباط والخوف.

والأغرب في مسارنا الانتقالي أن تتحرك النيابة العموميّة، التي تقع تحت إمرة وزير العدل في «حكومة الثورة ومقاومة الفساد» لمتابعة مثل هؤلاء الصحفيين، في حين لا تجد الإرادة نفسها في فتح تحقيقات في حق الفاسدين موضوع ملفات الاستقصاء، مما يعطيهم أنفاسا إضافية لمواصلة نفس التجاوزات.

إن التسرع في الاستجابة إلى شكاوى ضد صحافة الاستقصاء رغم تفاهتها وخلوها من كل دعائم مادية وقانونية، قد يؤدي في أغلب الأحيان إلى التجرؤ على الإعلام ومنظمات المجتمع المدني العاملة على موضوع الفساد والشفافية، وإلى إفشال مساعيها في تشكيل رأي عام حقيقي يواجه الفساد ويساهم في عملية المحاسبة والمساءلة ونشر الشفافية وتمثيل مصالح المواطنين والدفاع عنها.

صورة وتعليق



أفرجت السلطات الإسرائيلية الأحد الفارط عن جهاد أحمد العبيدي وهو أحد عمداء الأسرى الفلسطينيين بعد 25 عاما أقضاها في السجن بسبب انتمائه للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهو من مواليد مدينة القدس عام 1967 واعتقل بتاريخ 22 جانفي 1988. ويظهر العبيدي في الصورة وهو بين أفراد عائلته ورفاقه

كاريكاتور الأسبوع

تونس



www.teo-omrane.blogspot.com